المنتدى المصري الحضري الأول

١٤-١٦ يونيو ٢٠١١

EUF

الممارسات العمرانية الموازية في مصر

UN HABITAT
FOR A BETTER URBAN FUTURE

UNDP

10tooba.org

المنتدى المصري الحضري الأول
١٤-١٦ يونيو ٢٠١٥
EUF

الممارسات العمرانية الموازية في مصر
٢٠١٥

UN HABITAT
FOR A BETTER URBAN FUTURE

UNDP

وزارة الدولة للتطوير الحضري والعشوائيات

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

10tooba.org

الممارسات العمرانية الموازية في مصر ٢٠١٥

جميع الحقوق محفوظة
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

إن التسميات وعرض المواد في هذا المنشور من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة لا تعني الإعراب عن أن رأي على الإطلاق حول الوضع القانوني لأية دولة، أو إقليم، أو منطقة، أو فيما يتعلق بنظامها الاقتصادي أو درجة التنمية بها. كما أن نتائج التحليل، والاستنتاجات، والتوصيات الواردة في التقرير لا تعكس بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أو آراء المجلس الحاكم للبرنامج، أو آراء أي من الدول الأعضاء. يمكن إعادة نشر مقاطع دون إذن مسبق مع شرط ذكر المصدر.

كتابة: يحيى شوكت، أمنية خليل، أحمد زعزع، عشرة طوبة - للدراسات والتطبيقات العمرانية
ترجمة ومراجعة لغوية: أحمد صالح، أحمد الشيبيني، أسامة دياب
تصميم: مينا مقبل، يحيى شوكت، أحمد زعزع
طباعة: جرجس سمير، سكيلز كوميونيكيشنز

المحتويات

١. المقدمة

١/١ الملخص التنفيذي
٢/١ المنهجية

٢. الممارسات الموازية

١/٢ المحور الأول: التخطيط والتطوير الحضري
٢/٢ المحور الثاني: الحوكمة الحضرية والتشريع
٣/٢ المحور الثالث: الإسكان
٤/٢ المحور الرابع: الخدمات الحضرية
٥/٢ المحور الخامس: الاقتصاد الحضري

١. المقدمة

في الوقت الذي تتصدر الأجهزة الحكومية فيه لمنظومة التنمية العمرانية، ما بين توفير الإسكان الاجتماعي والبنية التحتية والخدمات، بالإضافة إلى كونها الجهات الوحيدة المسئولة عن التخطيط ووضع السياسات، توجد عدد من الممارسات غير الحكومية التي كان لها تأثير في حياة العديد من السكان، وبخاصة بعد ثورة يناير ٢٠١١، التي ساهمت في نهضة جديدة للمبادرات الأهلية.

فهناك تجارب لجمعيات خيرية قامت بإعادة بناء أو إصلاح المساكن المتهالكة، بالإضافة إلى جمعيات أخرى عملت على توفير خدمات مياه الشرب والصرف الصحي لعدد من المجتمعات المحرومة. وقد ساهم معماريون ومخططون نشطاء في تحضير مخططات عمرانية تشاركية تمثيلًا لعدد من المجتمعات. كما عملت مراكز الدراسات التابعة للمجتمع المدني في تقديم مقترحات لسياسات أو رفع الوعي عن قضايا عمرانية راهنة.

وتعد هذه الإسهامات كنقطة في بحر بالمقارنة بنطاق عمل الأجهزة الحكومية، فقد ملأت هذه الإسهامات بعض االفراغات التي تركتها هذه الأجهزة، أو، وهذا الأهم، مثلت بدائل فكرية وتقنية يمكن أن تدرسها المنظومات التقليدية.أما بالنسبة إلى طريقة عمل هذه المبادرات، فالكثير منها غير موثق رغم أهميته، أو غير معروف للمعنين بالقضايا العمرانية.

ومن هنا جاءت فكرة هذا التقرير، لرصد وتوثيق خمس عشرة ممارسة عمرانية موازية في مصر، تحضيرًا للمنتدى الحضري المصري الأول، الذي يبنى على الشراكة القائمة بين وزارة الإسكان والمرافق، والمجتمعات العمرانية ووزارة الدولة للتطوير الحضري والعشوائيات، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بهدف تعزيز الأطر المؤسسية العاملة على التنمية والتطوير الحضري على المستوى الوطني، وإلى دمج وتمثيل مصر في المشهد الحضري العالمي.

تم اختيار مبادرات الممارسات الموازية حسب المحاور الخمسة للمنتدى الحضري المصري: التخطيط والتطوير الحضري، الحوكمة الحضرية والتشريع، الإسكان، الخدمات الحضرية، والاقتصاد الحضري (انظر الشكل رقم ١). وبينما يمثل أصحاب هذه المبادرات قطاعًا واسعًا من المجتمع المدني، فيما بين الجمعيات التنموية، الكبرى منها والصغرى، والحملات غير الرسمية، والمهنيين سواء الأفراد منهم أو من يعملون بمراكز للدراسات. كما تم اختيار المبادرات لتمثل أقاليم مصر الرئيسية: الإسكندرية، والدلتا، والقاهرة الكبرى، وقناة السويس وسيناء، والصعيد والبحر الأحمر.

فمن بين المبادرات الخمس عشرة، اختصت ثمانٍ من المبادرات بالعمل التنموى، فيما عملت خمس من المبادرات على إصلاح السياسات والتشريعات، واثنتان من المبادرات عملت على التخطيط العمراني. أما من حيث التوزيع الجغرافي، فقد مثلت القاهرة الكبرى ست مبادرات، بينما مثل الصعيد أربع مبادرات، واثنتان مثلتا الإسكندرية، ومبادرة واحدة مثلت الدلتا.

شكل رقم ١: مصفوفة توضح المبادرات حسب محاور المنتدى الحضري المصري ونطاق عملها الجغرافي ونوعية أنشطتها

١/١ الملخص التنفيذي

ومع أن غرض توزيع مبادرات الممارسات العمرانية الموازية بين محاور المنتدى الحضري المصري، هو التمثيل، فهو أيضًا توزيع مقصود به تركيز عملية الرصد والتوثيق في أحد جوانب المبادرة، التي اهتمت بها عملية الرصد، حيث يمكن أن يوجد أكثر من جانب تعمل عليه المبادرة. وبينما تمثل بعض المبادرات أفضل الممارسات في مجالها، فقد تم توثيق مبادرات أخرى، ليس لأنها من الأفضل، ولكن بغرض تسليط الضوء على النسق التي تعمل فيه، سواء من حيث الإقليم الجغرافي، أو لظروف عملها الفريدة. في النهاية، تمثل المبادرات الخمس عشرة نطاقًا واسعًا من القائمين على هذه المبادرات والقضايا التي يهدفون إلى التأثير فيها.

ومع أننا نسلم بأن عملية التخطيط والتطوير العمراني، عملية تقوم بها الأجهزة الحكومية المعنية، إلا أنه قد تم توثيق تجربتين عملتا على تقديم مخططات أهلية لهذه الأجهزة بغرض تنفيذها. فمخطط ماسبيرو التشاركي الموازي ضم لجنة شعبية، ومبادرة عمرانية ومركزًا حقوقيًّا في محاولة ناجحة لتقديم مخطط تطوير أهلي، تم تبنيه لاحقًا من قبل وزارة التطوير الحضري والعشوائيات. أما مشروع إنشاء قرية بني هلال النموذجية، فهو مخطط بادرت به جمعية أهلية تمثيلًا لمجتمع بنى هلال بأسوان، بالمشاركة مع إدارة التنمية الحضرية بالمحافظة. المبادرة الثالثة في هذا المحور اختصت بتقديم معايير للتخطيط العمراني العادل والمستدام في مؤتمر الهابيتات الثالث، لإصلاح منظومة التخطيط العالمية بناءً على الاحتياجات المحلية.

أما في محور الإسكان، فتم رصد ثلاث تجارب مختلفة عملت على توفير المسكن للفقراء والمهمشين. فتجربة التمويل المتناهي الصغر بالمنيا عملت على توفير التمويل لأسر فقيرة غير مستوفية للشروط البنكية، لعمل الترميمات وتحسين منازلها المتهالكة. بالمقارنة، عملت التجربة الثانية على تطوير عدد من مساكن عزبة العسال المتهالكة من خلال التبرعات لهذا الحي الفقير بالقاهرة. فكان بالإمكان تصنيف هذه التجربة كأحد تجارب التخطيط والتطوير الحضري، ولكن تناولها لعملية تطوير المساكن في مكانها والتفاصيل الدقيقة للمشروع أدت إلى توثيقه كأحد مبادرات توفير الإسكان. تأتي مبادرة تمكين عمال المحلة من مساكنهم، كتجربة لتوثيق كيف عمل الدعم القانوني لمجموعة من العمال وأسرهم المواجهين بالطرد، وأن هذا النوع من الدعم يمكن أن يصنف كأحد طرق إتاحة المسكن.

لم يرَ محور الخدمات الحضرية مفاجأة في توثيق ثلاث تجارب أتى جميعها من قبل الجمعيات الأهلية. فتم توثيق تجربة بناء محطة صرف صحي أهلية في قرية بالفيوم، التي يؤمن أصحاب المبادرة بقدرتها على حل مشاكل الصرف الصحي التي تواجهه قرى مصر بتكاليف منخفضة. أما سد وادى غربة الأهلي، فهى تجربة أظهرت آلية عالية الكفاءة ومنخفضة التكلفة لتوفير مياه الشرب للمجتمعات البدوية المحرومة بسيناء. كما تطرقت التجربة الأخيرة بمحور الخدمات الحضرية إلى قضية الفراغ العام، من خلال تطوير حديقة عامة بالإسكندرية.

وثقت مرة أخرى تجارب للعمل على الأرض بمحور الاقتصاد الحضري. فمشروع الأمل للتنمية الزراعية عمل على تعظيم العائد الاقتصادي للأراضي الزراعية لصغار الفلاحين في المنيا، الذين قد يلجئون إلى تبوير وبيع أراضيهم بغرض البناء غير الرسمي لربحيته. مبادرة الأثر لنا استغلت مدخل الحفاظ على الآثار لتعزيز الاقتصاد المحلي لمنطقة تاريخية بالقاهرة. أما مبادرة بورسعيد على قديمه، فاستعملت مدخل الحفاظ على التراث هي الأخرى، ولكن من منطلق التنمية السياحية بغرض دعم اقتصاد مدينة بورسعيد المنهار.

٢/١منهجية البحث

البحث قام بدراسة التجارب من خلال العمل الميداني حيث تم عمل مقابلات مع أصحاب المبادرات والمشاريع، وفي حال تنفيذ مشروع، تمت مقابلة بعض المنتفعين به. تم عمل المقابلات بعدد من المبادئ الإثنوجرافية، فمع أصحاب المبادرات والمشاريع تم استخدام الحوارات شبه الهيكلية، بها عدد من الأسئلة المجهزة مسبقًا، ولكن غير قاصرة عليها، بينما تم استخدام معايير التاريخ الشفهي في المقابلات التي تمت مع المنتفعين.

١/٢ المحور الأول – التخطيط والتطوير الحضري

المبادرة / المشروع: التطوير التشاركي لمثلث ماسبيرو، حي بولاق، القاهرة [١]

الجهات: رابطة شباب مثلث ماسبيرو، المركز المصري للإصلاح المدني والتشريعي، مجموعة مد، وزارة التطوير الحضري والعشوائيات، محافظة القاهرة

النطاق الجغرافي: القاهرة الكبرى

بين عامى ١٩٩٧ و ٢٠١٣ أسفرت مشاريع تطوير المدن في مصر عن إزالة أكثر من ٤١ ألف وحدة سكنية أدت إلى تهجير نحو ٢٤ ألف أسرة وإعادة تسكين نسبة منهم بمساكن حكومية على أطرافها أو بالمدن الجديدة، بالإضافة إلى إعادة تسكين ١٧ ألف أسرة بمساكن جديدة تم بناؤها بالمنطقة الأصلية.[٢] فمشاريع تطوير العشوائيات التي نفذتها الأجهزة الحكومية، في المحافظات، ومؤخرًا عن طريق صندوق تطوير العشوائيات، كانت تتبع منهجية التهجير وإعادة التسكين خارج المدينة. وهو ما كان سينفذ في منطقة مثلث ماسبيرو، التي صنفها صندوق تطوير المناطق العشوائية كمنطقة غير آمنة من الدرجة الثانية في عام ٢٠٠٩. ولكن، في منتصف عام ٢٠١٤، أصبح مشروع تطوير مثلث ماسبيرو أول مشروع ينفذه الصندوق من خلال آلية تشاركية لإعادة التسكين بالمنطقة نفسها.

ويقع مثلث ماسبيرو في قلب القاهرة وفي منطقة وسط البلد حيث يطل ضلع منه على كورنيش النيل. ويعتبر جزء كبير منه حيًّا سكنيًّا شعبيًّا وتراثيًّا، ولكن للأهمية العقارية لموقع المثلث، قامت عدد من الشركات الخليجية بشراء عدد كبير من البيوت الآهلة بالسكان بين ١٩٧٥ وحتى ١٩٨٢ لأغراض الاستثمار العقاري، بحسب سيد لابي، أحد السكان وعضو برابطة مثلث ماسبيرو، وفي عام ١٩٩٧ أُنشئت شركة ماسبيرو، التي كانت محافظة القاهرة شريكًا فيها، وبدأت في شراء بعض البيوت هي الأخرى. يكمل لابي أنه في عام ٢٠٠٨ اشتدت وتيرة التهجير لعدد كبير من الأسر على خلفية قرارات إزالة لعدد كبير من المنازل باتت آيلة للسقوط. هنا قرر نحو ٩ من الشباب تكوين رابطة سميت بـ "رابطة شباب ماسبيرو" لمقاومة عمليات التهجير، وفي ٢٠١٠ تعاونوا مع جهة هندسية لاقتراح مشروع للتطوير وتم عرض الفكرة على الهيئة العامة للتخطيط العمراني وتضمنت اقتراحًا بإعادة توزيع الملكيات بين المستثمرين والسكان، ولكن المخطط لم ينفذ.

اشتعل عمل الرابطة مرة أخرى على حد وصف لابي عندما انهار منزلان في ٣ حارة عثمان رشدان ومات بداخلهما ٧ أفراد في ديسمبر ٢٠١١ [٣]. قرر الأهالي الاحتجاج والتظاهر لاعتراضهم على سياسات محافظة القاهرة في التعامل معهم ولرفضها إصدار تراخيص لترميم منازلهم القديمة والمتهالكة في هذا الحي التراثي. نجحت الوقفة في تحديد اجتماع مع محافظ القاهرة ولكن لم تصل المفاوضات إلى شيء. بعدها قامت الرابطة بالدعوة إلى مؤتمر شعبي في منطقتهم

---

[١] طبقًا لعدد من المقابلات في شهر مايو ٢٠١٥ مع الأستاذ سيد ليبي، عضو رابطة شباب ماسبيرو والأستاذ باهر شوقي، شريك مؤسس بالمركز المصري للإصلاح المدني والتشريعي، والمهندس أحمد زعزع، شريك مؤسس في مجموعة مد.

[٢] يحيى شوكت. العدالة الاجتماعية والعمران | خريطة مصر. وزارة الإسكان الظل.٢٠١٣ . ص٨٣
http://blog.shadowministryofhousing.org/p/blog-page_2887.html

[٣] المضارون من انهيار العقار يرفضون المساكن البديلة ويتمسكون ببولاق، الشروق، ٠٦-١٢-٢٠١١
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=06122011&id=de245525-7e5a-4bf5-b3f5-e866f52368b7

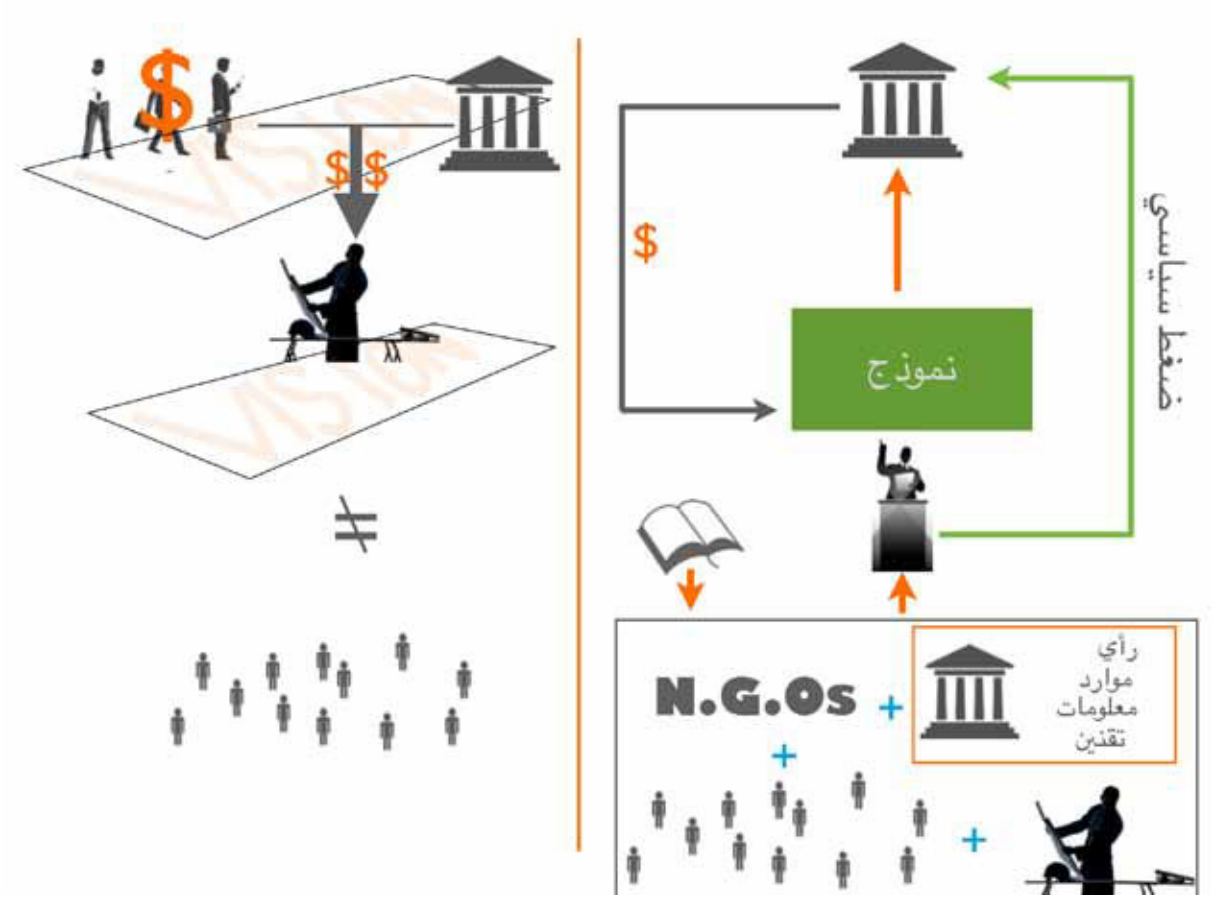

رسم توضيحي لعملية التخطيط التشاركية © مجموعة مد

مؤتمر شعبي بماسبيرو © مجموعة مد

ورشة عمل تشاورية © مجموعة مد

تصور للمنطقة بعد التطوير © مجموعة مد

لتطويرها والضغط على المسئولين، بعده أعلنت محافظة القاهرة في الصحف عن مشروع تطوير يضم بناء ٦٤ برجًا على مساحة ٧ أفدنة ليتم إعادة تسكين الأهالي بهم.[٤] ولكن يروي سيد لابي أن أي شيء لم يحدث من قبل المحافظة لمدة عام، فيما استمر بعض المستثمرين في شراء بيوت وأراضٍ، فقرر الأهالي في مارس ٢٠١٣ الاعتراض مرة أخرى بتنظيم وقفة ومسيرة احتجاجية جاءت في أرجاء بولاق.[٥]

ظلت رابطة ماسبيرو تحاول جاهدة منع التهجير وتطوير المنطقة، وبحسب الأستاذ باهر شوقي، أحد مؤسسي المركز المصري للإصلاح المدني والتشريعي، تواصلت معهم الرابطة لكتابة بحث اجتماعي وقانوني للمنطقة يحصر مشكلاتها ويتم تقديمه إلى المسئولين، بالإضافة إلى تقديم المركز الدعم القانوني من قبل محاميه الأستاذ محمد عبد العظيم. يكمل شوقي أن المركز بادر في منتصف عام ٢٠١٣ بالتعارف بين أهالي الرابطة وبين مجموعة مد العمرانية لالتماس مساعدتهم للاحتياج إلى وضع تصور عمراني عن كيفية تطوير المنطقة بمشاركة الأهالي بالتقرير، بحيث تضم منهجية بحثية تسمي مصفوفة الخسائر لتضمن عدالة بدائل التطوير لجميع الأطراف.

يوضح المهندس أحمد زعزع، أحد مؤسسي مجموعة مد، أنه تم العمل لمدة عام ونصف على بحث عمراني تفصيلي فيما سمي بـ"مشروع ماسبيرو التشاركي الموازي" وفيه درسوا قضايا ومشاريع تطوير عمراني على المستوى العالمي وعلى المستوى المحلي أيضًا، كما بحثوا تفصيليًّا الأبعاد العمرانية والاقتصادية والاجتماعية في منطقة ماسبيرو بالتعاون والتشارك مع أهالي ماسبيرو والرابطة. ويوضح زعزع أن فريق العمل استأجر شقة في المنطقة وتواجد فيها لتسهيل التواصل مع السكان بشكل يومي ودائم. كما أقام الفريق عددًا من ورش العمل مع الأهالي وورش أخرى لعرض البحث على متخصصين واستشاريين.

في النهاية تم تقديم تقرير مشترك بين المركز المصري ومجموعة مد لرابطة ماسبيرو في يونيو ٢٠١٤ ضم عدة تصورات للتطوير التشاركي، تضمن حق السكان في البقاء في المنطقة. فيحكي الأستاذ باهر شوقي أنه بعد استكمال التقرير بشهر، أي في يوليو ٢٠١٤، تمت دعوته من قبل الدكتورة ليلي إسكندر بعد توليها وزارة الدولة للتطوير الحضري والعشوائيات إلى اجتماع لممثلي المجتمع المدني مختصين بالعمران. هنا قدم شوقي لها مقترح مجموعة مد لتطوير المنطقة، الذي اهتمت الوزيرة به ومنه بدأت رحلة التحول إلى مشروع رسمي لتطوير مثلث ماسبيرو بالمشاركة.

فحسب المهندس أحمد زعزع، فإن كل الجهود قد تضافرت بين مجموعة مد والمركز المصري للإصلاح المدني والتشريعي ورابطة شباب ماسبيرو لتطوير المقترح الأولي وتقديم تصور نهائي للتطوير يضم إعادة توزيع الملكيات بما يضمن حق جميع الأطراف، سواء الشركات الاستثمارية أو الأهالي بمختلف أنواع حيازاتهم، بالإضافة إلى وضع اشتراطات للارتفاعات وطرز البناء للمنطقة، التي تضمن أن المشاريع الاستثمارية لا تؤثر بالسلب في المنطقة المخصصة لإعادة تسكين الأهالي. بينما تم تصور الأخيرة كعمارات بارتفاع ستة أدوار بحيث تضمن توافقها مع ثقافة السكان. ويؤكد زعزع على أن قدرة رابطة شباب ماسبيرو مع الأهالي في التفاوض مع أجهزة الدولة المختلفة تعتبر نجاحًا ساحقًا لهم لأنهم اكتسبوا خبرة التفاوض والتنازل بما يضمن حقوقهم.

يحكي سيد لابي أنه منذ بداية تبني الدكتورة ليلى إسكندر المشروع وإقامتهم مؤتمرًا شعبيًّا في منطقتهم بحضورها، بدأوا سلسلة متتالية من الاجتماعات مع كل الأطراف لكتابة وثيقة إعادة التخطيط. وعليه ففي ديسمبر ٢٠١٤ تم توقيع وثيقة تتضمن خريطة إعادة التخطيط وتوزيع الملكيات في المثلث بين مجلس الوزراء ووزارة التطوير الحضري والعشوائيات والمستثمرين والأهالي و وقع عليها منهم ١٣٠٠ شخص. ومن ثم جاء دور فريق عمل مجموعة مد في تحويل الوثيقة إلى

---

[٤] ٦٤ برجًا داخل مثلث ماسبيرو لتسكين ٣١٦٦ أسرة ، أخبار مصر، ٢٧-٠١-٢٠١٢ http://www.masress.com/egynews/157203

[٥] أهالي رملة بولاق يقطعون الطريق أمام "ماسبيرو" احتجاجًا على دعوات تهجيرهم ، الأهالي، ٢٦-٠٣-٢٠١٣ http://www.masress.com/alahaly/26972

كراسة الشروط والاشتراطات البنائية لمسابقة معمارية ستطرحها وزارة التطوير الحضري لوضع التخطيط النهائي للمثلث ومن ثم تنفيذ المشروع.

بالتوازي مع المسابقة، يشرح لابى أنه قد تقرر تعويض الأهالي بثلاثة طرق مختلفة: بوحدة سكنية داخل المنطقة أو وحدة خارج المنطقة في إحدى مشاريع الإسكان الحكومي أو تعويض مادي بقيمة ٥٠ ألف جنيه للحجرة. و يوضح زعزع أنه بالنسبة إلى الوحدات السكنية، التي سوف تبنى في المنطقة فسيكون للساكن حق الاختيار بين الإيجار التملكي ويتراوح بين ٢٥٠ جنيهًا - ٨٠٠ جنيه شهريًّا أو الإيجار العادي ويتراوح بين ١٦٥ جنيهًا و ٤٥٠ جنيهًا شهريًّا حسب مساحة الوحدة السكنية. فحسب زعزع تم التوصل إلى هذه القيم الإيجارية طبقًا لاستبيان للدخل على عينة سكانية أعدته الوزارة. كما أقامت الوزارة ومحافظة القاهرة ثلاث لجان تتولى الأُولى، التي بدأت عملها في إبريل ٢٠١٥ استلام أوراق إثبات الحيازة أو ما يفيد إقامة الشخص/ الأسرة/ الجهة في المنطقة. أما اللجنة الثانية فسوف تقوم بالتقييم المادي للوحدات أو الأراضي وسوف تعمل في شهر يونيو ٢٠١٥. واللجنة الثالثة هي لجنة تفاوض مع السكان لحصر ما سيختارونه من بدائل التعويض طبقًا لما تم استيفاؤه في اللجان الأولى.

ولكن يظل هناك قلق من سير عملية التطوير. فيوضح سيد لابي أن قلقه في المشروع يأتي من الجهات التنفيذية وليس الإدارية ويرى انفصالًا بين الجهتين فـ "طبيعة المصري هي الخوف من الحكومة وقرارات الدولة، لأني أنا شفت جاري وهو بيتهجر وبالتالي معنديش ثقة، ومش هاصدق إلا لما يتنفذ". فيتشارك عدد من أعضاء فريق العمل نفس المخاوف ويعبرون عن أنهم كانوا متحكمين في ضمان تشاركية البحث وتصميم المشروع وتصوراته ومناقشاته مع السكان لمدة عام ونصف، وأنه مع تحويل المشروع إلى مشروع رسمي تتبناه جهة حكومية، غابت عن فريق العمل والسكان بعض تفاصيل العملية التنفيذية. فحسب زعزع، فقد تواجدت أطراف عدة منها محافظة القاهرة والهيئة العامة للتخطيط العمراني، وعليه فقد وجدت إشكاليات ترتبط بضمان التشاركية والشفافية بين جميع الأطراف في تنفيذ المشروع، منها على سبيل الذكر، أهمية اشتراك عدد من الأهالي في اللجنة الفنية، التي سوف تقيّم المسابقات المعمارية، التي سيتم تنفيذ إحداها.

مشروع تطوير منطقة مثلث ماسبيرو مختلف في نوعه ويعتبر من التجارب التشاركية القليلة التي تقرر أحد أجهزة الدولة أن تتبناها وتتعاون مع الأهالي وتأخذ رأيهم بشكل جاد. ولكنها تجربة لا بد أن تقيَّم جميع مراحلها بشكل دقيق لتعظيم الإيجابيات وتقليص السلبيات. فبخلاف عملية التخطيط بالمشاركة، تم تجديد قرار إعادة التخطيط في عملية تطوير المناطق العشوائية أو المتدهورة. فهذه عملية في غاية التعقيد ولا بد من إتمامها قبل تعميمها على مشاريع تطوير أخرى. كما لوحظ أن بعض التفاصيل والاتفاقات لم توثق بشكل قانوني وتم نقلها شفاهيًّا فقط، مثل قيم الإيجارات أو التعويضات، بالإضافة إلى العملية التنفيذية لإعادة التسكين، التي تم الاتفاق شفهيًّا على أنها ستبدأ في قطعة فضاء ويتم نقل السكان إليها ثم تُهدم البيوت القديمة. لذا أصبح حتميًّا أن تؤسس معايير لعملية التخطيط بالمشاركة وإعادة التسكين بالمنطقة لنقل التجربة من حيز التجارب الفردية إلى التعميم على مئات من المناطق الأخرى المحرومة التي يطالب سكانها بالتطوير.

المبادرة / المشروع: تخطيط قرية بنى هلال النموذجية الإنتاجية بأسوان[٦]

الجهات: جمعية التراث الهلالي لتنمية المجتمع، إدارة التنمية الحضرية بمحافظة أسوان

النطاق الجغرافي: الصعيد

بينما يتمسك العديد من المجتمعات بمكان سكنها لكثير من الأسباب، الذين يقابلون أي تطوير قائم على تهجيرهم بالرفض، توجد مجتمعات أخرى على استعداد للهجرة وتعمير أراضٍ مهجورة. من بين هذه المجتمعات، مجتمع بني هلال الذي مكث بمنطقة خور عواضة بمدينة أسوان منذ ستينيات القرن الماضي. فبخلاف ثقافة الهلايلة التي اشتهرت بين المصريين خلال السنوات الأخيرة مع تسليط الشاعر عبد الرحمن الأبنودي الضوء على السيرة الهلالية، المتمحورة في الشعر والأدب، يمتاز مجتمع الهلايلة بارتباطه بالطبيعة رغم عقود من التمدن. فالهلالية لا يزالون يقومون بتربية الخيل والعمل بالحناطير لغرض السياحة والتنزه، ويربون الماشية ويصنعون الألبان ومنتجاتها.

عمَّرت قبيلة بنى هلال خور عواضة مع تهجيرهم إلى المنطقة منذ خمسين عامًا، على إثر عملية تطوير قلب مدينة أسوان في ستينيات القرن الماضى، حيث سعى المسئولون إلى نقل أنشطة تربية المواشي خارج الكتلة السكنية. فتم بناء بيوت ريفية الطابع، بها حوش للماشية وأماكن للإنتاج، وتحول الجبل المهجور إلى مجتمع نابض خلال العقود. ولكن مع مرور الزمن وقصور التخطيط، زادت كثافة المنطقة حيث تم بناء الأحواش وارتفعت الأدوار لاستيعاب الأسر الجديدة نظرًا إلى حصار المساكن الريفية بالجبال من جهة، والامتداد العشوائي لمدينة أسوان من الجهة الأخرى، وأصبحت الماشية تشارك الناس في غرفهم. وقد تهالكت المرافق وبخاصة شبكة الصرف الصحي، وارتفعت المياه الجوفية لتهدد المنازل، وتم بناء عدد من المساكن الجديدة في الوديان الملاصقة، التي أقر صندوق تطوير المناطق العشوائية أنها تمثل خطورة داهمة.

لم يستسلم بنو هلال لهذا الوضع، وفى سنة ٢٠٠٨ بدأت مجموعة بخور عواضة التفكير في حلول لمشاكل منطقتهم. جمعت جمعية التراث الهلالي لتنمية المجتمع هذه المجموعة النشطة، الذين كان اهتمامهم الأول تراث قبيلتهم، ولكن مع تردي أوضاع مجتمعهم، توجهت جهود الجمعية إلى القضية العمرانية، فحسب الأستاذ محمد مهلل، رئيس الجمعية: "كيف نهتم بالتراث دون وجود الحد الأدنى من الإنسانية؟".
ناقش أعضاء الجمعية مع الأهالي مشاكل المنطقة خلال عدة أعوام، حتى توصلوا إلى حل متكامل الأطراف يقضى على المشاكل الاجتماعية والعمرانية ويعزز من مقومات المجتمع الاقتصادية، وهي الهجرة مرة أخرى خارج الكتلة السكنية إلى قرية منتجة يقومون بتصميمها حسب احتياجاتهم، وتتفادى المشاكل التي أدت إلى ارتفاع كثافة القرية الحالية بتخصيص قطعة أرض واسعة تسمح بالتوسع لأجيال قادمة وليس جيل أو جيلين.

اتخذت الجمعية أول خطوة لتحقيق هذا الحلم الجماعي في أوائل عام ٢٠١٣ بعرض فكرة إنشاء "قرية بني هلال النموذجية للإنتاج الحيواني" على محافظ أسوان آنذاك، اللواء مصطفى السيد، وتقديمها على أنها حل لمشكلة مدينة أسوان وليس فقط لمنطقتهم، حيث ستضم القرية جميع مجتمعات الهلالية المتناثرة داخل المدينة، التي تمارس أنشطة إنتاج حيواني مثلهم، وتقوم بتنمية الظهير الصحراوي لمدينة أسوان، وإسعاد سكان المدينة، بحسب مهلل، سواء من هم يعملون

[٦] طبقًا لعدد من المقابلات مع الأستاذ محمد مهلل، رئيس مجلس إدارة جمعية التراث الهلالي لتنمية المجتمع في شهر مايو ٢٠١٥.

بالإنتاج الحيواني أو الآخرون الذين يشكون هذه الأنشطة، وعلى أن الحل سيقوم على أسس ومعايير التخطيط لتفادى أي امتداد عشوائي جديد.

وافق المحافظ على الفكرة وتم تحويلها إلى مجلس المدينة ومديرية الإسكان وإدارة التنمية الحضرية للدراسة، ومن ثم أخذت الفكرة الموافقات المبدئية خلال شهر من موافقة المحافظ وقامت إدارة التنمية الحضرية بتحديد موقع خارج كردون مدينة أسوان من الجهة الشرقية. ولكن سرعان ما توقفت مسيرة التخطيط الرسمية مع عدم موافقة إدارة الأملاك بمدينة أسوان على تخصيص الأرض لأنه اتضح بعد عملية بحث ظلت شهرين على أنها من أملاك الدولة الخاصة ومحافظة أسوان لا ولاية لها عليها.

صدم القرار أعضاء جمعية التراث الهلالي، فقد تعاقدوا مع مهندس استشاري قام بمسح قطعة الأرض وعمل مخطط للقرية النموذجية تحت إشراف إدارة التنمية الحضرية بالمدينة على مساحة ١٧٤ فدانًا تضم ٧٠٠ منزل مصمم بحوش واسع، بالإضافة إلى عدد من الأنشطة الإنتاجية المجمعة مثل مصنع للألبان وآخر للأعلاف، وجميع الخدمات الاجتماعية من مدرسة ووحدة محلية ومنافذ للبيع، وقد بني هذا المجهود على أساس أن الأرض تتبع محافظة أسوان وأن التخصيص جارٍ.

صادفت هذه المرحلة من العمل الاضطرابات التي شهدتها مصر في يونيو ويوليو ٢٠١٣، ومع تغيير محافظ أسوان وبعد استقرار الأجواء بالمدينة خلال الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٣، تابعت الجمعية من جديد العمل على مخطط قريتهم الجديدة وأعادوا تقديم الفكرة إلى المحافظ الجديد، وأخذت المسار نفسه مرة أخرى من موافقات المديريات والإدارات ولكن مع المتابعة مع إدارة الأملاك، التي وجهتهم هذه المرة إلى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية التابعة لوزارة الزراعة لأنها صاحبة الولاية على الأرض المراد تخصيصها.

لأول مرة منذ بدء الإجراءات لتخطيط القرية الجديدة، وجد أعضاء جمعية التراث الهلالي أنفسهم في القاهرة لتقديم طلب مؤشر عليه بموافقة المحافظ مع المخطط الذي تم تصميمه من قبل إدارة التنمية الحضرية إلى الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية. أخذت هذه الجولة عدة أشهر حتى تم استيفاء مطالب الهيئة الجديدة من خرائط مساحية وجوية للأرض المراد تخصيصها، وفي منتصف عام ٢٠١٤ تمت الموافقة على التخصيص مقابل ١٧٤ ألف جنيه، بواقع ألف جنيه لكل فدان.

وبرغم قرب وصول الجمعية لهدفها وهو تخصيص الأرض لبناء القرية الجديدة، فقد ارتاب القلق أعضاءها حيث ظهر لهم حمل مسئولية بناء قرية جديدة متكاملة بالنيابة عن ٧٠٠ أسرة. فماذا لو جمعوا المبلغ المطلوب من الأسر وقاموا بتسديده وظهرت عوائق أخرى؟ فلم يحدثهم أحد من المسئولين أو يطلب منهم دراسة عن مصدر للمياه! فالقرية تبعد عدة كيلومترات من المدينة مما يصعّب مدها بمرافق مياه الشرب والكهرباء. وهل سيسمح المحافظ بمدها بالمرافق، أم المرافق مسئولية جهة أو عدد من الجهات الأخرى يجب أن يسعوا وراءها لاستيفاء مطالبها.

ومع إدراك أعضاء جمعية التراث الهلالي أن عملية تخصيص الأرض ما هي إلا مكونًا من بين منظومة أكبر وأوسع بكثير من طاقة الأعضاء وإمكانياتهم، فقد بدأوا السعي وراء الجهات الحكومية المختلفة لربط حلمهم بأحد المشاريع الجارية بأحد هذه الجهات. فتم اكتشاف مشروع يتبع وزارة التطوير الحضري والعشوائيات لحماية منطقة خور عواضة من السيول وإزالة عدد من المنازل المعرضة للخطر، وبدأوا بالسعي مع الوزارة لربط المشروعين معًا. كما أنهم بدأوا التواصل مع وزارة التنمية المحلية لضم مخطط قريتهم إلى مشروع القرى النموذجية الذي تتبناه الوزارة.

اختار أعضاء جمعية التراث الهلالي أن يكونوا روادًا لتجربة فريدة لتحقيق حلم التنمية والتطوير. فهي تجربة أظهرت العديد من الدروس المستفادة. فمن جهة، أظهرت التجربة افتقاد الجمعيات الأهلية

المحلية الإمكانيات والكفاءات القيام بمخطط شامل لبناء وتنفيذ مجتمع صغير خارج إطار مشروع رسمي تتبناه إحدى أجهزة الدولة، وهذا ليس مفاجأة. فلو كانت هذه الإمكانيات متاحة بسهولة لاختفى مصطلح العشوائيات، وكانت غالبية الجهود الذاتية لبناء مساكن ومجتمعات أفرزت عمرانًا مخططًا له ورسميًّا.

وعلى مستوى الجهات الحكومية، أظهرت التجربة عدم جاهزية هذه الأجهزة للتعامل مع مطالب تأتيهم من المجتمع، فهي أجهزة تأسست على تنفيذ توجيهات القيادات من أعلى وليس البحث عن المطالب من أسفل. كما أظهرت التجربة البعد الشخصي لموظفي هذه الأجهزة، سواء من القيادات أو الموظفين الصغار، فهناك من ساند وشجع هذه المبادرة رغم عدم اختصاصه، وهناك من عرقل عملها رغم اختصاصه. وهنا تكمن الفرصة التائهة، فمع عملية بسيطة من الإصلاح الإداري، يمكن اجتذاب هذه المبادرات المجتمعية، وهي مبادرات عديدة، والبناء عليها، مما سيسرع من عملية التنمية والتطوير، ويرفع من كفاءتها ويخفض من موارد الدولة الموجهة إليها.

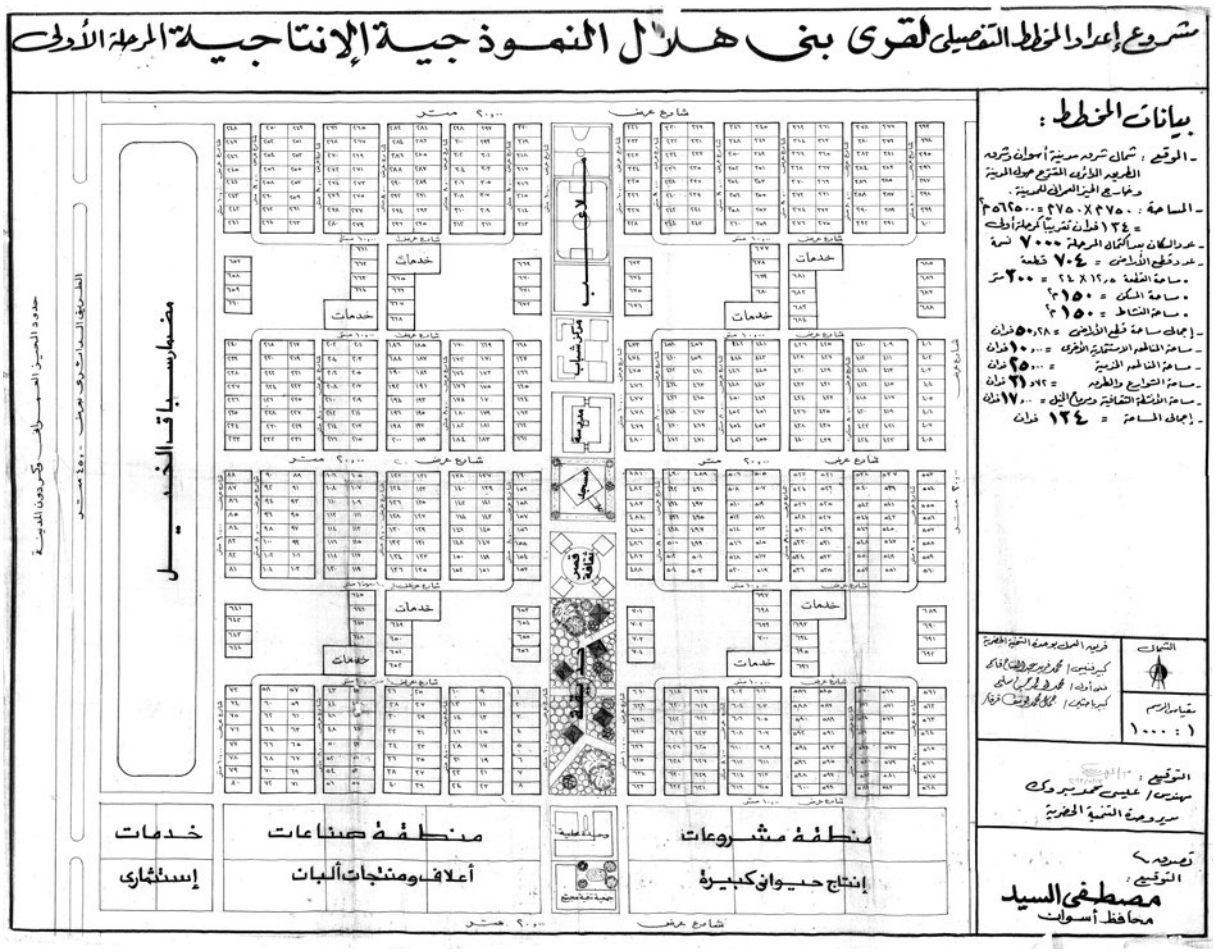

المخطط التفصيلي لقري بني هلال النموذجية الانتاجية © جمعية التراث الهلالي لتنمية المجتمع

المبادرة / المشروع: دعم معايير مستدامة وعادلة للتخطيط العمراني بمؤتمر الأمم المتحدة هابيتات ثلاثة[٧]

الجهات: التحالف الدولي للموئل، شبكة حقوق الأرض والسكن

النطاق الجغرافي: قومي دولي

سيعقد في شهر أكتوبر سنة ٢٠١٦ مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية العمرانية المستدامة الثالث، أو المعروف بهابيتات ثلاثة.[٨] وتعقد هذه المؤتمرات كل عشرين عامًا لوضع سياسة حضرية عالمية بعيدة المدى لتتصدى للتحديات الحضرية الراهنة بناءً على توصيات جميع الدول الممثلة في الأمم المتحدة بالإضافة إلى توصيات المجتمع المدني المحلي والدولي، والخبراء والأكاديميين. فتأثير هذه السياسة واسع النطاق، حيث أنه يؤثر في عمل منظمات الأمم المتحدة المختلفة، بالإضافة إلى المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي، وبالطبع، سياسات الدول نفسها، التي تصبح شريكًا في التوصيات التي توضع.

ونحن على أعتاب مؤتمر هابيتات ثلاثة، تمثل شبكة حقوق الأرض والسكن مؤسسة المجتمع المدني الوحيدة في مصر التي تعمل على رفع توصيات للمؤتمر. فما أهمية التخطيط عند مؤسسة حقوقية؟ يرى جوزيف شيكلا، منسق شبكة حقوق الأرض والسكن، أن الاثنين متدخلان، لاهتمام الشبكة بدعم مفاهيم ومعايير للتخطيط العمراني تحترم حقوق الإنسان والاستدامة والعدالة الاجتماعية. فمنذ تأسيس التحالف الدولي للموئل عام ١٩٧٦ في أعقاب مؤتمر هابيتات واحد، الذي انبثق منه برنامج شبكة حقوق الأرض والسكن، يعمل التحالف من خلال منظومة الأمم المتحدة، وتحديدًا توصيات مؤتمرات الهابيتات.

فعلى سبيل المثال، تمحور عمل الشبكة خلال العشرين عامًا الماضين على ثلاثة من توصيات هابيتات، اثنين خرج بهما المؤتمر عام ١٩٩٦ وهما: الدعم الرسمي للمبادرات غير الرسمية والإنتاج الاجتماعي للمسكن، والمشاركة المجتمعية وتمثيل الحكومة المحلية للمجتمعات. فحسب شيكلا يمثل الإنتاج الاجتماعي للمسكن النمط السائد للإنتاج بين الدول النامية، وبخاصة مصر. فتشير الإحصاءات إلى أن حصة القطاع الخاص غير الرسمي وصلت إلى ٤٧٪ من إجمالي الإنتاج في حضر مصر، حيث أنتج القطاع الخاص الرسمي ٤٢٪ من الوحدات، والقطاع العام ١١٪ من الوحدات بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١١.[٩] بينما ترتفع نسبة الإنتاج الاجتماعي للمسكن بريف مصر، ولكن لا توجد إحصاءات عنه.

تَصدُّر القطاع الأهلي أو غير الرسمي لعملية إنتاج المسكن لم يحدث نتيجة لدعم الحكومة له، وإنما حدث في مناخ تشريعي يعمل ضده. فالمساكن تعتبر مخالفة وغير رسمية، ويتم إزالة نسبة منها، وما لا يتم إزالته يظل لعقود غير رسمي، يقنن منه البعض، ويظل البعض الآخر غير رسمي. فيشرح لنا شيكلا أن دعم الإنتاج الاجتماعي للمسكن ليس دعمًا للعشوائيات، ولكن لحق السكان في التخطيط. فحسب شيكلا، إن تم توفير آلية التخطيط للمجتمعات التي تود أن تتوسع عمرانيًّا، ستعمل هذه الآلية على إعادة توجيه المليارات التي ينفقها السكان من مخططات المجهودات الذاتية غير الرسمية، إلى مخططات رسمية ولكن تعكس احتياجاتهم. فسيتم تفادي مشكلة الزحف العمراني على الأراضي الزراعية، وإرهاق المرافق، وبناء مساكن غير ملائمة. كما أنه حسب شيكلا،

---

[٧] طبقًا لعدد من المقابلات مع الأستاذ جوزيف شيكلا، منسق شبكة حقوق الأرض والسكن، في مايو ٢٠١٥.

[٨] لمعرفة المزيد عن هابيتات ثلاثة راجع صفحة منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الخاصة بهابيتات ثلاثة (بالإنجليزية) http://unhabitat.org/habitat-iii/

[٩] يحيى شوكت. العدالة الاجتماعية والعمران | خريطة مصر. وزارة الإسكان الظل.٢٠١٣ . ص١١٦ http://blog.shadowministryofhousing.org/p/blog-page_2887.html

فدعم الإنتاج الاجتماعي للمسكن هو دعم لحكومة قوية بها أجهزة تعمل بكفاءة لرسم وتنفيذ هذه المخططات، ولا يعني تهميشها.

ولكن بعد عشرين عامًا من دعم هذه التوصيات، ما الجديد لهابيتات ثلاثة؟ يرد شيكلا بأن أكبر تحديات التخطيط العمراني الراهنة هي في التوازن بين الريف والحضر في التنمية، فالاهتمام بالريف بات أمرًا حتميًّا لاستمرار الحضر. ففي رأيه أن منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومعها منظومات التخطيط في معظم الدول، قد اقتصرت مسئولياتهم ومنظومة التخطيط والتنمية لديهم على المناطق الحضرية فقط، تاركة الريف دون اهتمام في أحسن الأحوال، ولكن في أسوأ الأحوال، كانت تنمية المدن على حساب الريف، وهذا لا بد أن يتغير ليعم مفهوم تنمية المستوطنات البشرية وليس الحضر فقط.

كما أن علاقة الريف بالحضر أصبحت علاقة مركبة ولها أبعاد أمنية. فبات التوسع العمراني من أكبر العوامل المؤثرة في قضية الأمن الغذائي في دول العالم، وبخاصة في مصر حيث اعتماد ٥٠٪ من المصريين على الموارد الطبيعية للحياة، ولكننا أصبحنا نستورد الثوم من الصين، حسب شيكلا، وهنا يجب التأكيد على أهمية أن يلعب التخطيط العمراني دورًا أكبر من كونه تخطيطًا حضريًّا، وأن يُنظر إلى المدينة على أنها متصلة بطريقة مباشرة مع الريف، وبخاصة أن هناك في مصر ريفًا داخل حضر وحضرًا داخل ريف. فتعمل الشبكة مع المنظمة العالمية للغذاء على نشر الوعي عن الأمن الغذائي والسيادة الغذائية، وبخاصة في أثناء الكوارث، ومن أهم التوصيات التي نتجت عن عملهم هو الحفاظ على منظومات إنتاج الغذاء المحلية، أي الرقعة الزراعية الحالية والإنتاج الغذائي داخل أو بالقرب من المدن وبخاصة فى مواجهة التمدد العمراني غير الرسمي والرسمي معًا، وتآكل الرقعة الزراعية. فيروي شيكلا أنه أصبح هناك اتجاه عالمي لتشجيع الزراعة بالمناطق الحضرية، ففي كينيا مثلًا كان الإنتاج الزراعي ممنوعًا في المناطق الحضرية، ولكن مع تعديل الدستور هناك في سنة ٢٠١٠ تم النص على وضع خطط للإنتاج الزراعي داخل الحضر لكل محافظة، وهو ما يود أن يراه في مصر. فاستعدادًا لمؤتمر هابيتات ثلاثة، ترجمت شبكة حقوق الأرض والسكن هذه التحديات إلى عدد من المطالب وهي: التنمية المتزنة بين الريف والحضر، وإرساء مبادئ ومعايير حقوق الإنسان في التنمية العمرانية، والمشاركة المجتمعية على أوسع نطاق.[١٠]

قد يرى البعض أنه لا توجد أهمية لربط مصر بالسياسات العالمية للتنمية الحضرية، فمشاكل مصر لها خصوصيتها وتحتاج إلى تضافر الجهود المحلية لحلها. والحقيقة أن جزءًا من هذه النظرة صحيح، فالتحديات القومية يتم تعميمها على المستوى العالمي بما يفقدها الكثير من تفاصيلها لتصبح رقمًا مجردًا، بين إحصاءات أخرى مجردة، أغلبيتها كَميّة. ولكن على النحو الآخر فمصر باتت جزءًا لا يتجزأ من السياسة العالمية، مع تصادف تنظيم مؤتمر هابيتات ثلاثة بعد عام من إقرار أهداف التنمية المستدامة، التي ستقرر سياسة القضاء على الفقر خلال الخمسة عشر عامًا القادمين، بالإضافة إلى إقرار السياسة العالمية لمكافحة التغير المناخي قبل المؤتمر، فهو موقف فريد أن يجمع هابيتات ثلاثة بين أهداف اجتماعية، ومناخية وعمرانية في آن. كما أن التحديات العمرانية التي تواجهها مصر هي تحديات مشتركة مع عدد من الدول، التي يمكن أن يستفاد من تجاربهم للتوصل إلى حلول ناجحة لها. لذا لا بد من إشراك المجتمع المدني المصري بصفة أوسع في مجهود شبكة حقوق الأرض والسكن في بلورة مطالب هابيتات ثلاثة والعمل على توعيته بأهميتها.

---

[١٠] التحالف الدولي للموئل. البيان المقدم للمؤتمر التجهيزي الثالث لهابيتات ثلاثة. ١٧ - ٤ - ٢٠١٥.
http://www.hic-mena.org/news.php?id=pmttYw==#.VXBdAUZ-y1k

الانتاج الاجتماعي للمسكن والزحف العمراني علي الأراضي الزراعية في مصر © يحيي شوكت

الانتاج الاجتماعي للمسكن والزحف العمراني علي الأراضي الزراعية في مصر © يحيي شوكت

شعار حملة التحالف الدولي للموئل لمؤتمر هابيتات ثلاثة © التحالف الدولي للموئل، شبكة حقوق الأرض والسكن

٢/٢ المحور الثانى – الحوكمة الحضرية والتشريع

المبادرة / المشروع:	**محليات، مبادرة شعبية لتطوير المجالس المحلية**
الجهات:	**محليات**
النطاق الجغرافي:	**قومي مع مبادرات محلية بالدلتا والقاهرة الكبرى والصعيد وقناة السويس**

تمثل مبادرة محليات[١] أحد المبادرات القليلة التي اهتمت بالعمل على مصدر المشاكل التي رصدتها وهدفت إلى أن تبحث عن حل جذري لها، بخلاف المبادرات التي عملت على المشاكل الظاهرة فقط. ومن بين هذه المبادرات القليلة كانت مبادرة محليات، التي اهتمت بإصلاح جهاز الإدارة المحلية، الذي أصبح في أذهان معظم المصريين جهازًا فاسدًا، حيث لا زال يردد البعض مقولة "الفساد في المحليات أصبح إلى الركب"، حسب المهندس رامي ياسر، أحد مؤسسي مبادرة محليات.[٢]

ولكن لماذا اهتم عدد من الشباب بهذا الجهاز الإداري شبه المنسي لإصلاحه بعيدًا عن الأجهزة الأخرى التي لها تأثير بارز على العمران مثل وزارة الإسكان أو النقل أو الكهرباء؟ فحسب ياسر، كان أكبر عامل شجعه على الاهتمام بالمحليات أنه زار عددًا من المدن غير المصرية، كما أقام في الولايات المتحدة لفترة، وإن تسأل عن الفرق بين هذه المدن وبين المدن المصرية في كفاءة المواصلات ونظافة الشوارع وجودة الحياة بها، فسيكون الجواب دائمًا هو الإدارة المحلية.

فبعد مقابلته مصطفى شومان في أواخر عام ٢٠١١، التقت وجهات النظر وقاما بتأسيس المبادرة بأهداف واضحة لتطوير الإدارة المحلية التي ركزت في أربعة محاور. فحسب التسلسل المنطقي لعملية التطوير، كان المحور الأول هو تعديل البنية التشريعية الحاكمة لعمل الإدارة المحلية من مواد دستورية وقوانين لتمكين المجالس المحلية بمستوياتها المختلفة من مراقبة أداء الجهات التنفيذية ومساءلتها وتقييم أدائها. فحسب دراستهم لهيكل الإدارة المحلية مع عدد من خبراء وأساتذة الإدارة المحلية في مصر، كان أهم العوامل التي سمحت بتفشى الفساد هو غياب الرقابة الفعالة لعمل الإدارات المحلية التنفيذية.

كما هدف المحور الأول إلى رفع كفاءة عمل الأجهزة التنفيذية للدولة من خلال عملية إعادة هيكلة شاملة تحت مبدأ إعادة توزيع المسئولية بين الحكومة والأجهزة المحلية نظرًا إلى ما هو كائن وواضح من ثقل الحمل على الحكومة. فحسب ياسر نجحت المبادرة في تسليط الضوء على أهمية المحليات وإصلاح بنيتها التشريعية، حيث خرج دستور ٢٠١٢ على صورة أفضل من دستور ١٩٧١ من حيث الإدارة المحلية، كما تواصل المجهود في تعديلاته في ٢٠١٣ حيث حضر ممثلون من المبادرة في عدد من جلسات الاستماع للجنة الخمسين، التي ساعدت في رأيه في إصدار مواد أفضل عن الإدارة المحلية في دستور ٢٠١٤.

لم تستطع مبادرة محليات في النجاح في المحور الأول دون مجهودات المحور الثاني، الذي اختص بالتوعية الشعبية لأهمية المجالس الشعبية المحلية وأدوارها المختلفة، مثل مكافحة الفساد

---

[١] مقابلة مع رامي ياسر أحد مؤسسي "محليات" مبادرة شعبية لتطوير المجالس المحلية ٢٠١٥،٠٥،٠٥.
[٢] وهي مقولة منسوبة إلى الدكتور زكريا عزمي، عضو مجلس شعب سابق عن الحزب الوطني المنحل ورئيس ديوان الرئاسة السابق، قالها في جلسة لمجلس الشعب.

عدد من من نشاطات مبادرة محليات الدقي والعجوزة © محليات الدقي والعجوزة

من المنشورات المعلوماتية لمبادرة محليات © محليات

والنهوض بمستوى الخدمات المقدمة إلى المواطن وإشراكه في إدارة مجتمعه المحلي. نبع هذا المحور من معرفة أعضاء المبادرة بمدى غياب الوعي بالأجهزة المحلية. تشير الإحصاءات إلى عدم علم أغلبية السكان بالإدارة المحلية ومسئولياتها التي بات يباشرها أعضاء مجلس الشعب بدلًا من أعضاء المجالس المحلية.

اختارت مبادرة محليات الأفلام القصيرة التي تم إذاعتها على الإنترنت والتلفزيون لبث المعرفة عن المحليات وأهميتها، هذا بالإضافة إلى تخصيص إحدى الصحف اليومية المستقلة صفحة أسبوعية خاصة بالمحليات. ساعدت هذه الحملة الإعلامية على جذب أعداد كبيرة من المهتمين وتأسيس نحو ٣٣ مجموعة عمل محلية بست محافظات في أنحاء مصر، عملت على نشر التوعية بالمحليات وتأسيس مبادرات فرعية خاصة بالخدمات والقضايا العمرانية، وحسب ياسر، انتشرت المتابعة على مواقع التواصل الاجتماعي لنحو ٣٠ ألف متابع على صفحة المبادرة على فيس بوك، ونحو ٦٠ ألف متابع على تويتر. ولكن يؤكد ياسر على أنهم كان ينتظرون أكثر من هذا.

كانت تود أن تعمل مبادرة محليات على محور ثالث وهو تدريب ٥٠٠ شاب على عمل المحليات والتوعية بالجهاز الإداري لخوض انتخابات المجالس الشعبية، ولكن حسب ياسر لم ينفذ هذا المحور لخلافات عن جدواه، وتم تعديله ليصبح جزءًا من العمل التوعوي وليس تجهيزًا للكوادر.

في المحور الرابع والأخير للمبادرة كان الاهتمام بتأسيس مركز سمى بـ "مركز التحرير" يضم إحصاءات ومعلومات تساند أعضاء المجالس المحلية الشعبية والسكان على مراقبة وتقييم أداء المجالس المحلية التنفيذية. فرغم عدم تأسيس المركز، فقد بات لدى أعضاء المبادرة خبرة عبر السنوات الأخيرة في تقييم أداء المسئولين بالإضافة إلى كيفية طلب الخدمات ومتابعة تنفيذها، ويروي ياسر نجاحات لبعض المجموعات المحلية في الضغط على الأجهزة المحلية لتحقيق بعض المطالب رغم غياب المجالس المحلية الشعبية، مثل توفير كشك للخبز المدعم في منطقة أولاد علام بحي الدقي بالجيزة، أو إدخال شبكة الغاز الطبيعي في قرية بمركز فوة بكفر الشيخ.

ولكن بعد رحلة التوعية وبناء القدرات وتنفيذ عدد من الخدمات استغرقت ثلاث سنوات، أين ترى مبادرة محليات نفسها؟ يرى رامى أن المبادرة الأم عليها مسئولية توثيق التجارب المحلية المختلفة والحلول التي توصلت إليها والخبرات التي اكتسبتها في مركز معلومات متاح للجميع لخدمة أكبر عدد من المهتمين من المواطنين والمسئولين. كما يرى رامى أنه في غياب المجالس الشعبية المحلية لمدة أربع سنوات، وتأجيل انتخاب مجالس جديدة لسنة أخرى على الأقل (بعد انتخابات مجلس الشعب في أواخر عام ٢٠١٥ وإقراره لقانون التنمية المحلية الجديد)، أن هناك احتياجًا إلى مجالس شعبية موازية حتى إتمام الانتخابات لحل الفجوة الحالية من غياب مجالس محلية شعبية، وذلك لطلب ومتابعة الخدمات العمرانية المختلفة من رصف الطرق والإنارة والنظافة إلخ.

قد يرى البعض في عدم دوام المبادرة الأم مظهرًا من مظاهر الفشل، ولكن هذه النظرة تغطي على تأثير ظروف تأجيل انتخابات المحليات إلى أجل غير مسمى واضطراب المناخ السياسي على أولوية المبادرة عند المجتمع . فتجربة مبادرة محليات تجربة لا زالت فريدة في العمل على إصلاح جهاز إداري، وبخاصة من خارجه، فهي قد نجحت في التواصل مع المسئولين والتأثير في التشريعات من خلال زيادة وعي قطاع واسع من المواطنين، من السكان العاديين، ومن الخبراء والمسئولين، سواء من خلال الأعمال الملموسة أو من خلال نشر المعلومات.

المبادرة / المشروع: مبادرة التضامن العمراني بالقاهرة (تضامن)

الجهات: الجامعة الأمريكية بواشنطن، تكوين لتنيمة المجتمعات المتكاملة

النطاق الجغرافي: قومي والقاهرة الكبرى

تقدم مبادرة تضامن نفسها على موقعها بأنها تؤمن بـ"أن لجميع المواطنين حقًّا متساويًا في مدينتهم، كذلك مسئولية مشتركة تجاهها، وأن تكاتفهم جميعًا هو السبيل الوحيد إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحياة الكريمة لسكانها وبخاصة الذين كثيرًا ما تعرضوا للتهميش ".[٣] فكان الدافع هو تعظيم نجاحات التنمية، حيث عمل أحد مؤسسيها، المهندس كريم إبراهيم، وهو مهندس معماري ومخطط والمدير التنفيذي لشركة تكوين لتنمية المجتمع، نحو عقد ونصف على مشروع تطوير الدرب الأحمر بالقاهرة، ومع ذلك المخطط التفصيلي الذي وُضع للحفاظ على المنطقة لم يُنفذ سوى جزء منه، فعلى سبيل المثال تم ترميم ١٢٠ بيتًا فقط من بين ٥٠٠ بيت. فاتضح لإبراهيم أن المخططات العمرانية ومشروعات التنمية، لها نطاق محدود في التأثير، نظرًا إلى مشاكل في هيكل إدارة العمران وأن الآليات التي يتم وضعها لا تؤثر في السياسات. فبدأت الفكرة التي من وراء تضامن في التبلور من خلال مناقشات بين إبراهيم والدكتورة دايان سينجرمان، أستاذ مساعد بالجامعة الأمريكية بواشنطون، لمدة عامين حتى تأسس الموقع في إبريل عام ٢٠١٢.

اهتمام تضامن بالأساس محلي، وليس على مستوى المحافظة فحسب، بل على مستوى الأحياء . فأهمية التركيز في القاهرة أتت من كون فريق العمل من سكانها "وهي مدينتنا ونعرف مشاكلها"، حسب إبراهيم. فهو يرى أنه لا توجد مؤامرة ضد التنمية، وإنما المسئولون لا ينظرون إلى بدائل قد تكون أقل تكلفة أو أكثر كفاءة من النظم التقليدية، نتيجة لتضارب المصالح الإدارية عند بعض الهيئات الحكومية التي تهدف إلى الربح، ولذا لا تحبذ المشاريع ذات التكلفة المنخفضة، أو لغياب الوعي لدى بعض المسئولين عن وجود هذه البدائل. فاهتمت مبادرة تضامن بتوثيق النجاحات البديلة، سواء كانت من جهات أهلية أو حتى كانت أحد الأجهزة الحكومية طرف فيها، ونشر الوعي بين دوائر المسئولين والمهنيين والمجتمع المدني عن وجود هذه البدائل.

تم تقسيم عملية التوثيق إلى أربعة محاور حسب نوعية البدائل. فالمحور الأول اختص بالتقنيات البديلة، مثل نوع وطرق الرصف الأقل تكلفة أو الأكثر ملاءمة لحل أحد التحديات. والمحور الثاني اختص بالسياق الجغرافي أو العمراني الذي يصلح فيه البديل. أما المحور الثالث، وهو الأكثر تعقيدًا، فقد اختص بالمجهودات الذاتية وكيف تكاتفت المجتمعات وجمعت الموارد لتنفيذ مشروع ما. والمحور الرابع والأخير اختص بالحقوق والسياسات وبخاصة علاقتهما بعضهما مع بعض وكيف يؤثرا بعضهما في بعض.

تطور المشروع مع التطبيق، فاكتشف فريق العمل كمًّا هائلًا من المعلومات عن المناطق التي كانوا يقومون بتوثيق تجارب بها. فبدأت سلسلة مقالات "اعرف مدينتك"، التي ساعدت على ملء فراغ المعرفة عن عدد من مناطق القاهرة المحرومة أو المهمشة أو الأقل حظًّا، حسب إبراهيم، وبخاصة في تغيير مفاهيم سكان القاهرة الآخرين البعيدين عن هذه المناطق، التي وصمها الإعلام بأنها عشوائية وبؤر إجرامية. فيروي إبراهيم أحد الأمثلة التي استشفها من بعض السكان الذين يعرفهم بمنطقة المهندسين بالجيزة عن قرية ميت عقبة الواقعة بداخلها، فقد كانوا يرون أنها منطقة عشوائية، بينما هي قرية سبقت بناء المهندسين بعدة عقود، وحاصرتها المهندسين بعد تبوير الأراضي الزراعية وبنائها. "نحن نقول إن كلنا في مركب واحدة"، حسب إبراهيم، فسياسة الفصل الطبقى بين الأحياء خلقت العديد من المشاكل التي أدت إلى تدهور حال المدينة.

[٣] صفحة "عن تضامن" بالموقع: http://www.tadamun.info

الموقع الالكتروني لمبادرة التضامن العمراني بالقاهرة © تضامن

من المنشورات المعلوماتية لمبادرة التضامن العمراني بالقاهرة © تضامن

ورشة عمل تشاورية © تضامن

أحد المفارقات التي اتضحت بعد بحث عدد من المبادرات كان تداخل الولايات والمسئوليات بين الجهات الحكومية أو غياب المعلومات عن أدوارها، وهو الذي تباعته تضامن بمقالات "اعرف حكومتك" التي بحثت أدوار هذه الأجهز حسب التشريعات ورسمت رسومات توضيحية لشرح علاقاتها بعضها ببعض. كما وفرت هذه المقالات دليلًا للمواطنين عن الخدمات التي توفرها تلك الاجهزة مثل إصدار رخصة مباني.

ولكن تضامن ليست فقط معنية بتوثيق التجارب، ونشر الوعى عنها، وإنما تحليلها وتقديم مقترحات على مستوى السياسات. مثل أهمية المحليات وأهمية التعرف على الموازنة. وهو ما قادهم إلى بحث تأثير السياسات والاهتمامات القومية في الاهتمامات المحلية. فمثلًا الاختلاف بين ما تراه الوزارات المعنية من مشاكل بمنطقة إسطبل عنتر، والمشاكل التي يحددها سكان المنطقة. فتضامن لا تشجع العمل الموازي للأجهزة الحكومية، ففي النهاية الحكومة هي صاحبة الموارد وصاحبة القرار، فلا بد من إصلاح المنظومة والآليات ليصبح هناك توزيع عادل للموارد، وشفافية وحكم رشيد، وليس خلق منظومة موازية.

فإن لم تشجع تضامن العمل الموازي، فكيف ترى نفسها؟ يرد إبراهيم بأنها موازية لما ؟ فهم يرون أنفسهم مركز دراسات يصدر الاستشارات ويساعد على رفع درجة الوعى بقضايا العمران. وهل لاقت تضامن رد الفعل المطلوب؟ يرى إبراهيم أن طموحات تضامن قد انخفضت مع زيادة وعي فريق العمل بحجم قضية التأثير في السياسات، فهى عملية تأخذ سنوات عدة ولن تظهر ثمارها سريعًا. كما أنهم لا يعرفون من جمهورهم بدقة.

ولكن هناك بعض النجاحات التي يلمسها إبراهيم. فعلى مستوى السياسات، فحملة دستور العمران التي شاركت فيها تضامن مع ست مؤسسات من المجتمع المدني الأخرى قد تكون ساعدت على إضافة عدد من المواد إلى الدستور الجديد أو توسيع نطاق بعض المواد الأخرى، ولكن وثيقة دستور العمران لم يتم تقديمها بشكل رسمي إلى لجنة الخمسين. مقالات اعرف مدينتك ساهمت في توجيه التنمية إلى بعض المناطق. فيرى محمد دعبس، أحد سكان منطقة ميت عقبة وعضو مؤسس باللجنة الشعبية بها، أن مقال تضامن عن المنطقة أسهم في إدراجها كأحد مشاريع الوكالة الفرنسية للتنمية. فيما يستخدم دعبس موقع تضامن ليتواصل مع مبادرات أخرى وثقتها تضامن، لاهتمامه بتطوير اللجنة الشعبية وعملها بميت عقبة.

مبادرة تضامن أنتجت كمًّا هائلًا من المعرفة خلال السنوات الثلاث الماضية، ولكن يظل الإنتاج أكبر من قدرة استيعاب الجمهور، سواء من المتخصصين، أو المسئولين، أو القارئ العام. فلم يكن هناك إنتاج معرفي متخصص مثل ما تقدمه تضامن، وغيرها من المبادرات المعرفية، إلا بعد الثورة. وهو ما قد يستغرق بعض الوقت قبل أن يلتفت الجمهور إلى مثل هذه المعرفة، ويعطي لها قيمة في حياته المهنية أو غيرها. وهو ما قد يحدث مع توجه رسمي إلى المشاركة الشعبية في صنع القرار وكتابة السياسات.

المبادرة / المشروع:	**أنقذوا الإسكندرية**
الجهات:	**أنقذوا الإسكندرية**
النطاق الجغرافي:	**الإسكندرية**

"«انقذوا أنقذوا الإسكندرية» هي مبادرة معنية بحماية وتحسين البيئة العمرانية لمدينة الإسكندرية، تهدف إلى زيادة الوعي بما تبقَّى من تراث المدينة المعماري الثري، كذلك بالمشكلات والتحديات العمرانية الأخرى التي تواجه المدينة"[٤].

يحكي لنا أحمد حسن مصطفى وهو عضو مؤسس ومدير مبادرة "أنقذوا الإسكندرية" عن كيف بدأت المبادرة حيث يرصد أنه في أأربعة الأشهر اللاحقين لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، قد لوحظ في الإسكندرية عدد من المخلفات البنائية، ومع اختفاء الشرطة أُصدرت تصريحات بهدم بعض الأماكن التراثية، وعليه فقد قامت بعض المجموعات بالاعتراض على عمليات الهدم لتلك الأماكن. تلك المجموعات كانت مختلفة فبعضهم لديه معلومات عن الوضع العمراني المتدهور أو مهتمون بالإسكندرية ومكان نشأتهم بشكل عام وخلال ٧ شهور انشغلت المجموعات بالعمل على القضية بطرق مختلفة، بعضهم كان في الجامعات والكليات ويناقشون خططًا تنفذ في أرض الواقع. مجموعات أخرى بدأت ترصد المخالفات الموجودة على خرائط لتبليغ السلطات التنفيذية وأخرى قررت تصوير أماكن وتوثيقها وأخرى اهتموا بشدة بمواقع بعينها لها ذكريات لديهم وتعبر عن قيمة مكانية في حياتهم مثل النادي اليوناني.

قررت المجموعات المختلفة في أواخر عام ٢٠١١ أن يكوِّنوا مجموعة واحدة تحت هدف أن المجتمع يدافع عن مدينته وهدفها هو فتح مجال مختلف للمجتمع والمهتمين بقضايا العمران والتراث. وهذا ما حدث في مارس ٢٠١٢ في اجتماع تأسيسي وقرروا إنشاء المبادرة وتسميتها بـ"Save Alex" / "أنقذوا الإسكندرية". يحكي لنا أحمد حسن مصطفي عن قضايا المبادرة وأن من أوائل القضايا المشتركة هي قضية مبنى محافظة الإسكندرية . حيث قررت الدولة وتحت شعار "إعادة هيبة الدولة" إعادة بنائه مرة أخرى في نفس مكانه بعد حرقه في جمعة الغضب الموافق ٢٨ يناير ٢٠١١ وتم وضع لافتة بأن القوات المسلحة هي المسئولة عن ذلك المشروع، ويكمل حسن:

"من جانبنا رفضنا تمامًا ما تطرحه الحكومة والدولة وطرحنا أن يتم حوار مجتمعي على ماهية الأرض والطلبات المجتمعية لتصور ما يمكن الحدوث بها. وهل تتحول إلى حديقة عامة أم تُضم إلى المتحف اليوناني الروماني لتوسعته أم تترك كما هي تخليدًا لذكرى الحدث الجليل لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١؟ وما طرحناه كان لتأكدنا التام أن مبنى المحافظة بعدد الموظفين الذين يعملون به والمترددين عليه في شارع رئيسي مثل شارع فؤاد غير مناسب تمامًا لطبيعة المنطقة ويسبب زحام شديد وأنه غير منطقي أن يعود كما كان لإعادة هيبة الدولة في لحظة مختلفة سياسيًّا عن أي لحظة أخرى. وتم طرح عدة اقتراحات، منها أن يتم بناؤه مرة أخرى كمبنى شرفي فقط للمحافظ وجزء التعامل مع الجمهور يكون في منطقة أخرى. وما أردناه هي شفافية في نقاش ماذا سوف يحدث للمبنى وأن يدور حوار مجتمعي بقرارات تشاركية حول ما يمكن عمله. وكتبنا منشورًا يشرح تفصيلًا تصورنا ورؤيتنا وتم توزيعه في أنحاء الإسكندرية. كما أقمنا أمامه وقفتين احتجاجيتين وجمعنا توقيعات وتحدثنا مع مسئولين من المحافظة والنادي اليوناني الروماني وأسفر ت الخطوات عن وقف للمشروع المخطط له في أرض المحافظة".

من أهم القضايا المؤثرة من وجه نظر أحمد حسن، وعملت فيها المبادرة هي فيلا شيكوريل، التي

[4] https://www.facebook.com/savealexeg/info?tab=page_info

من احتجاجات مبادرة أنقذوا الإسكندرية © أنقذوا الإسكندرية

من المنشورات المعلوماتية للمبادرة أنقذوا الإسكندرية © أنقذوا الإسكندرية

صور تنشرها مبادرة أنقذوا الإسكندرية لفضح إهمال المباني التراثية © أنقذوا الإسكندرية

أخرجت من قائمة المباني التراثية وذات القيمة بقرار من رئيس الوزراء كمال الجنزوري. علمت المبادرة بقرار هدمها فنظموا وقفة احتجاجية وتم تصعيد القضية بالوصول إلى البرامج التليفزيونية. واهتم الكاتب إبراهيم عبد المجيد بالقضية وكتب مقالة عنها. وعليه بدأوا في تكوين خطاب عام حول المباني التراثية وأهميتها. ومن ثم أصدر رئيس الوزراء نفسه قرارًا بوقف قرار إخراج المبنى من قائمة المباني التراثية، ذات القيمة، ولكنها لم تسجل مرة أخرى في القائمة. وحتى الآن وضعها معلق، ويمكن أن يصدر أي قرار بهدمها في أي لحظة. واستمرت المجموعة في إقامة وقفات احتجاجية أمام عدد من المباني، التي مقرر هدمها، مثل النادي اليوناني. وتوجد مبانٍ أخرى اعترضت المبادرة على هدمها وأخرى لم يوافهم الوقت لكي ينشروا عنها قبل هدمها.
"تركزت المرحلة الأولى من المبادرة في الأنشطة الاحتجاجية والتوعية بحيث نتواصل مع الناس ونقولهم ليه ده مهم".

وفي مرحلة لاحقة منذ نشأت مبادرة "أنقذوا الإسكندرية" تم التركيز في تزويد معارف الأعضاء وقراءتهم الشخصية من خلال ورش وتواصل مع مجموعات أخرى من المعماريين أو المتخصصين في مجال التراث العمراني. في أواخر تلك الفترة بدأوا التفكير في إصدار منتج كتابي بحيث تكون ورقة عمل يمكن تقديمها إلى مسئول تنفيذي أو للتواصل بها مع كيانات أخرى لتقوية الضغط على أصحاب القرار. وبالفعل اجتمعوا في ورشة داخلية وفيها تم دعوة مستثمر ومحامٍ ومستأجر ومالك ومعماري بحيث يتوافر تنوع في الرؤية والمناقشات بين كل أصحاب المصالح. وجاء هذا من إيمان المجموعة بأن حل المشكلة يحتاج إلى رؤية شمولية وليس فقط من وجهة نظر المعماريين أو غيرهم.

على التوازي بدء هدم فيلا آجيون في أوائل ٢٠١٤ وعليه فقد نظمت المبادرة وقفة احتجاجية أمام الفيلا وتحدثوا إلى المحافظ ورئيس الحي ووزير الإسكان ونشروا رأيهم على مواقع التواصل الاجتماعي ورغم كل ذلك فقد تم هدمها. وجاء هدم الفيلا كمحفز للمجموعة لكي تنشط مرة أخرى، وعليه فقد قرروا إصدار تقرير عن الفيلا وفيه تناولوا ملابسات هدمها وأكدوا على أن البيروقراطية المصرية والإدارة الفاشلة للتراث المصري والمنظومة الإدارية والتشريعية والسياسية هو ما تسبب في هدم تلك الفيلا والسبب في الهدم لا يعود إلى المالك أو ثقافة الناس أو رئيس الحي بشخصه أو غيره. وعليه فقد صاغوا عريضة بعنوان: "عن مواجهة أزمة التراث العمراني - المشاكل والحلول المقترحة"، وفيها بدأوا بعرض قضية فيلا آجيون وتلوها باقتراح خطط آجلة وأخرى عاجلة للتعامل مع ملف التراث العمراني بمصر والإسكندرية بخاصة. وفي العريضة تم التواصل مع الكيانات المستقلة الأخرى، التي تعمل في مجالات العمران والتراث وتم التوقيع عليها من قبل ١٤ جهة وكيان مختلف. تم تقديمها إلى رئاسة الوزراء وكل الوزارات المعنية والحكومة المحلية ووزارة الثقافة والإسكان ومحافظ الإسكندرية ومسئولين آخرين، وأرسلوا خطابات مسجلة بعلم الوصول إلى كل الجهات المعنية وتم كل ذلك في فبراير ٢٠١٤. ولم يحصلوا على أي رد أو استجابة تخص العريضة على الإطلاق.

يؤكد أحمد حسن مصطفى ومحمد نبيل والأخير هو المدير التنفيذي للمبادرة على أن ما حدث من تغيير في خريطة الأحداث السياسية في مصر وبعد ٣ يوليو ٢٠١٣ قد قلل من حماسة الأشخاص للتغيير. وحتي الآن ما زال يدور النقاش من حين إلى آخر بأنه لا يوجد أي تغييرات سياسية يمكن أن تحدث، وعليه فإن الملف نفسه لن يحدث به كثير من التغيير. من ناحية أخرى فإن عددًا من المتطوعين في المبادرة قد تم التنكيل بهم سياسيًّا لنشاطهم السياسي وهم بالسجن الآن. وآخرون فقدوا اهتمامهم وقرروا الاهتمام بحياتهم الشخصية وابتعدوا عن المجال والنشاط العام كما أنهم بدأوا نشاطاتهم بشكل احتجاجي في الشارع السكندري لما يرونه فيها من وسيلة هامة للضغط على المسئولين، كما أنها تنشر الوعي بالقضية في الشارع وتضم قطاعات مختلفة ومطلوبة أكثرمن الأخرى، التي توجد في دوائر التواصل الاجتماعي. اضطرت المجموعة إلى التوقف عن أي أنشطة احتجاجية من أجل سلامة الأفراد والأعضاء لما تمثله من خطورة عليهم في الوضع السياسي الحالي في مصر وبخاصة بعد إصدار قانون يمنع التظاهر والتجمهر ويعاقب المخالفين/ات بالحبس.

يكمل حسن قائلًا:

وتجد المجموعة صعوبات في استكمال ما بدأوه بشكل مستدام بسبب الإشكاليات المتعارف عليها للعمل التطوعي في تمويله وحماسة الأفراد وخصوصًا في أوقات سياسية، عبر عنها فريق العمل بأنها محبطة ولا تدعو إلى التغيير لاستكمال ما بدأوه . ولكن يعبر أحمد حسن: "منذ خمسة أشهر أي في أوائل عام ٢٠١٥ بدأنا نتحمس مرة أخرى لإعادة تدوير المبادرة، وعملنا على دوائر التواصل لنا، سواء في المستوى القومي أو العالمي، ونحاول أن نأخذ خطوات فاعلة بدون أن تكون نشاطاتنا مبنية على ردود أفعال لما يحدث وأن نبادر ببعض الاقتراحات. وقررنا دراسة بعض الحالات بصورة بحثية تفصيلية بشكل مهني".

٣/٢ المحور الثالث – الإسكان

المشروع / المبادرة:	**تحسين السكن بقرى المنيا**
الجهة:	**مؤسسة الحياة الأفضل للتنمية الشاملة بالمنيا**
الإقليم:	**الصعيد**

تعمل أجهزة الدولة مشكورة على توفير المسكن لمحدودي الدخل من خلال برامج الإسكان المدعَّم التي تقدمها. وهي برامج نمطية يسيطر على معظمها نمط الوحدات الجاهزة، بعمارات تُبنى على أطراف القرى أو بالمدن الجديدة ويتم بيعها للمنتفعين بقروض التمويل العقاري. وهناك بعض الاستثناءات مثل قرى الظهير الصحراوي والبيوت الريفية، وإسكان الأولى بالرعاية الذي يتم توفيره بالإيجار، مع محاولة توفير قروض للتشطيب والترميم، ولكنها لم تؤدِ غرضها.

هذا ما ترك قطاعًا واسعًا من السكان خارج خدمة هذه البرامج، حيث لا تناسِب الوحدات النمطية احتياجات أغلبية سكان الريف، كما أبعد ارتفاع تكلفة الوحدات وأسعارها الفقراء عن التقدم إلى هذه الوحدات لارتفاع الحد الأدنى للدخل الذي يتطلبه قرض التمويل العقاري، أو أنهم لا يستطيعون إثبات دخلهم لأنهم ضمن ثلثي المصريين الذين يعملون دون عقود رسمية.[١] ولكن هناك تجارب أوجدت حلولًا لهذه المحددات وعملت على توفير المسكن لآلاف الأسر بمصر.

أحد هذه المبادرات تبنتها جمعية "الحياة الأفضل" بالمنيا ضمن برنامجها التشاركي المتكامل، لتحسين السكن. فتطور نشاط جمعية "الحياة الأفضل" منذ تأسيسها في عام ١٩٩٥ إلى تقديم حزمة من الخدمات لتوفير المسكن الملائم. وسرعان ما تحول تركيزها من تقديم خدمات تعليمية للسيدات ومحو الأمية إلى إكمال وصلات المياه لنحو ١٢٠٠ أسرة بـ ٣٠ قرية بالمنيا بالتنسيق مع المحافظة، وبناء دورات مياه لستة آلاف منزل. مع نجاح هذا المشروع، تطرق فريق الجمعية إلى مشكلة أمن الحيازة لهذه المنازل حيث وجدوا أن معظمهم غير مقننين لأنها مبنية على أراضٍ زراعية، فبدأت الجمعية حينها بتوفير خدمات قانونية للسكان للمساهمة في عملية تقنين أوضاع المساكن، إلى جانب حملات توعية قانونية لتعريف السكان بحقوقهم التي يكفلها الدستور والقانون وكيفية إقامة دعاوى للتصدي لما قد يتسبب في أضرار أو مخاطر على المسكن، كالسكن الذي تحت كابلات الضغط العالي أو بجانب مصانع عوادمها تضر بالصحة والبيئة، لضمان الحياة الأفضل للساكن والمجتمع.

ثم توصلت الجمعية إلى تقديم خدمة ترميم وبناء المسكن.[٢] فيقول الأستاذ ماهر بشرى أحد الأعضاء المؤسسين للجمعية ومديرها التنفيذي إن "بناء البيت في الصعيد، يعتبر بمثابة احتفالًا مثله كمثل زواج الإبن أو الإبنه". فسياسة الجمعية التشاركية أدت إلى تطوير آلية لتوفير ما أسموه بالقرض الملائم وليس المنحة، وهو قرض يتم حسابه على حسب الحالة من خلال خبير هندسي لاحتياجات بناء أو تطوير المسكن، من خامات ومعدات. فطبقًا لاحتياج كل أسرة وأولوياتها، يتم صرف قروض ما بين ٥٠٠ جنية إلى ١٠ آلاف جنيه بحسب درجة التدخل للقيام بأعمال الترميم والتحسينات.

---

[١] لتحليل موسع عن برامج الإسكان الحكومية خلال العقد الأخير راجع: يحيى شوكت، سياسة الإسكان في مصر بين استمرار سياسات الماضي ووضع سياسات عادلة للمستقبل. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية 2014 http://eipr.org/report/2014/12/07/2294

[٢] للاطلاع على مشروع تحسين السكن لمؤسسة الحياة الأفضل راجع موقعهم
http://www.betterlife-egypt.org/index.php/ar/projects/improving-housing-ar

احدي الاجتماعات للمؤسسة مع الاهالي © مؤسسة الحياة الأفضل

مراحل البناء © مؤسسة الحياة الأفضل

مراحل البناء بعمالة من اهل القرية © مؤسسة الحياة الأفضل

اجتماعات مع السكان © مؤسسة الحياة الأفضل

سياسة الجمعية التشاركية تطرقت إلى جميع جوانب عملية الترميم أو البناء. فتنص شروط القرض على أن يتم تدويره في اقتصاد القرية المحلي لزيادة نسبة المنتفعين. فيتم شراء الخامات من تجار القرية، ويتم توفير العمالة من أهالي القرية، فتتسع دائرة الاستفادة لتضم فئات أخرى من سكان القرية. وبالتوازي، يتم تدريب عمّال البناء في القرية على مهارات التصميم والمعايير البيئية مثل استخدام مواد البناء والتقنيات المحلية، ويتم طباعة وتوزيع دلائل إرشادية على العمال، مكتوبة بلغة سهلة، لشرح تقنيات البناء.

"مع حركة البناء، يحدث رواج اقتصادي يلمسه معظم سكان القرية، كالنجارين والسباكين وعمال البناء وتجار المعدات والمواد الخام"، هكذا طرح الأستاذ ماهر بشرى الرؤية الاقتصادية المباشرة لمشاريع الإسكان. كما تطبق الجمعية مبدأ التكافل الاجتماعي لخفض تكلفة البناء، حيث تقوم بتنظيم ورش عمل للسكان للتوعية لأهمية دور التكافل الاجتماعي، فالنجار يعمل في تطوير منزل السباك، والعكس بالعكس.

أما عملية تصميم المنازل الجديدة، فهي أيضًا تتم بشكل تشاركي، حيث تقوم الجمعية بتعريف مهندسين معماريين ومدنيين إلى الأسر المتقدمة للحصول على قروض، و تتم عملية التصميم مع كل أسرة على حدة. فتطرح الأسرة احتياجاتها ويتم ترجمتها إلى تصميم للفراغات يعكس تلبية تلك الاحتياجات. فمن الأسر من يمتلك ماشية ومنهم من له احتياجات خاصة ومنهم من له أسرة عدد أفرادها كبير. فحسب بشارة "هذا المدخل أكثر كفاءة من فكرة نموذج الإسكان الموحد"، مثل ما يتم تطبيقه في مشاريع الإسكان الحكومية. فخلال الأعوام الماضية، تم تطوير أكثر من ١٠٠٠ منزل بتدخلات تراوحت بين البناء الكامل، أو إعادة بناء الأسقف، أو ترميم الأساسات، أو طلاء الدهانات الداخلية. كما أنه لا ينتهي عمل الجمعية بالتطوير، فيتم توزيع دلائل إرشادية عن كيفية إدارة مشروع المسكن بعد بنائه لضمان الاستدامة الاقتصادية للمسكن.

ولكن المشروع ليس بلا تحديات. فيرى الأستاذ مينا مقبل، مدير مشروع تحسين الإسكان بالجمعية، أن أكبر المعوقات التي تواجه المشروع هو غياب رؤية الإسكان من الدولة. ذلك بالإضافة إلى البيروقراطية الشديدة التي تكون هادمة في أحيان كثيرة. فعلى سبيل المثال يرى الأستاذ ماهر بشرى أن رفع شركة المياه قيمة عدادات المياه إلى ١٢٠٠ جنيه يشكل عبئًا كبيرًا على الساكن، حيث أنه يشكل نسبة كبيرة من قيمة القرض الذي تستطيع أن تحصل عليه الأسر لتحسين وضع مسكنهم. فضلًا على أن البيروقراطية تسببت في إطالة مدة التركيب إلى شهر مع أنها تحتاج فقط إلى يومين في أي وضعٍ طبيعي.

نجحت جمعية الحياة الأفضل في توجيه الاستثمارات الاجتماعية لعدد من شركات القطاع الخاص لتوفير المسكن الملائم بمرافقه لأكثر من ٢٢٠٠ أسرة بقرى المنيا، وهو ما أكدت عليه جائزة الهابيتات العالمية التي تقدمها مؤسسة البناء والإسكان الاجتماعي الدولية، التي حصلت عليه الجمعية في عام ٢٠١٠.[٣] ولكن رغم الاعتراف المحلي من قبل السكان، والاعتراف الدولي لمجهوداتها، ورغم دعمها لقضايا الإسكان ومياه الشرب والصرف الصحي، فسيظل تأثير جمعية الحياة الأفضل، وجميع الجمعيات المماثلة، محدودًا، بدون وضع آلية وسياسة تعظم من الاستفادة من مثل هذا المجهود.

---

[٣] انظر موقع جائزة هابيتات العالمية
http://www.worldhabitatawards.org/winners-and-finalists/project-details.cfm?lang=00&theProjectID=8AB2DDFA-15C5-F4C0-990809F44E650E73

المشروع / المبادرة:	**تطوير عزبة العسال ـ حي شبرا ـ القاهرة**
الجهة:	**منى زكريا للاستشارات الهندسية، شركة سوديك، محافظة القاهرة**
الإقليم:	**القاهرة الكبرى**

تشهد مصر حادثة انهيار لمسكن بصفة يومية. ففي عام ٢٠١٢ - ٢٠١٣ رُصدت ٣٩٢ حادثة انهيار أسفرت عن مصرع ١٩٢ شخصًا وتشريد أكثر من ٨٠٠ أسرة.[٤] فحسب جهاز التفتيش الفني على المباني التابعة لوزارة الإسكان، يوجد ٦٠ ألف عقار آيل للسقوط على مستوى الجمهورية، بالإضافة إلى ٢٢٥ عقارًا آخر تحتاج إلى الترميم.[٥] فأكبر الأسباب من وراء ظاهرة الانهيارات هو قدم وتهالك المبنى، وليست المباني المخالفة، حسب موقع "لماذا تنهار العقارات؟"، فتتركز ظاهرة الانهيارات في الأحياء القديمة والتاريخية بالمدن والقرى، التي تبدو متهورة بالعين المجردة.

فمشروع تطوير عزبة العسال هو أحد المشاريع القليلة التي تطرقت إلى تطوير منطقة متدهورة بدون اللجوء إلى عملية إعادة بناء واسعة أو إعادة تسكين السكان في مكان آخر. تتحدث الدكتورة منى زكريا المهندسة المعمارية والاستشارية للمشروع، وتقول إنها بعد ثورة يناير ٢٠١١ تحمست كثيرًا للعمل في إحدى المناطق المصنفة بالعشوائية وأجرت عددًا من المقابلات مع الجهات المسئولة عن تطوير العشوائيات أملًا في توظيف مجهودها في تطوير إحدى المناطق استغلالًا لما لديها من خبرة في ترميم المناطق والمباني التراثية كما أجرت عددًا من الزيارات الميدانية بحثًا عن مكان تستطيع العمل فيه. في الوقت نفسه جاءتها محادثة هاتفية من شركة سوديك للاستثمارات العقارية حيث أرادوا تطوير إحدى العشوائيات كجزء من برامجهم الخاصة بالمسئولية الاجتماعية.

فاستقر الاختيار على عزبة العسال بحي شبرا، التي تصفها زكريا عندما زارتها لأول مرة في شهر فبراير ٢٠١٢ بأنها لم تكن تتوقع وجود بيوت بهذا الطراز والحال، مختفية على بعد أمتار من محطة مصر في قلب العاصمة. وصل تدهور البيوت إلى أن السلالم التي تنقلهم إلى الأدوار العليا عبارة عن ركام وأنه لا يوجد دورات مياه سواء مشتركة أو منفصلة، بل توجد في بعض البيوت فتحة في الأرضية وهي ما أطلق عليه السكان دورة المياه، بالإضافة إلى عدد من البيوت، التي مثلت عشش كرتون وصفيح.

رفضت زكريا جميع ترشيحات المسؤولين التي تتطلب عملية إزالة كاملة وإعادة تخطيط، فهو ليس التطوير الذي تؤمن به. حيث أنه في مشاريع الإزالة وإعادة التخطيط يتحول المشروع إلى شيء في حيازة المقاول وبنود أعمال ومستخلصات واستلام أعمال ويغيب تمامًا دور المهندس واحترام علاقات السكان الثقافية والمجتمعية بالمكان. كما ترى زكريا أن قضايا التكافل الاجتماعي في المنطقة هامة ولا يجب إغفالها وعليه فلا يصح تمامًا تغيير نمط حياة السكان وروابطهم الاجتماعية، التي تُفقد في عمليات إعادة التسكين. فمثلًا في عزبة العسال إذا احتاجت إحدي السيدات إلى مبلغ مالي، فإنها تقرر عمل عدد كبير من صواني المكرونة وتجلس تبيع كل الكمية في نفس اليوم ويعلم أهل المنطقة أن هذا نوع من أنواع الإعانة ولكنهم يفعلوه بشكل فيه عزة نفس وكرامة وتعاونية.

وبناءً عليه تم توقيع بروتوكول للتعاون الثلاثي بين محافظة القاهرة وشركة سوديك والاستشاري د. منى زكريا في مايو ٢٠١٢ لتنمية وتطوير عزبة العسال عن طريق ترميم البيوت وإعادة بناء القليل

---

[٤] حسب موقع "لماذا تنهار العقارات فى مصر؟" http://egyptbuildingcollapses.org

[٥] "التفتيش على البناء": ٦٠ ألف عقار آيل للسقوط و"القاهرة" تحتل المرتبة الأولى، مصراوي، ٠٨-٠٣-٢٠١٤
http://tinyurl.com/pjs7ub6

بيت بعد ترميمه في منطقة العسال © أمنية خليل

منها. بدأت زكريا عملها برفع المنطقة مساحيًّا ورصد حالات التدهور والمشاكل التي فيها البيوت بدقة، ووضعت تصور مبدئي للتطوير. فتضمن المشروع إعادة تأهيل ١٥ بيتًا يسكنهم ٧٨ أسرة بالتركيز في المقام الأول على أمان البيوت الإنشائي، سواء بترميمها، أو الهدم وإعادة البناء لبعضها، فيما تطلبت غالبية البيوت توفير دورات مياه منفصلة لكل أسرة، بالإضافة إلى تجديد أو إضافة وصلات الصرف الصحي الداخلية للبيوت وتجديد شبكة الصرف الصحي العمومية في حارة عبد الدايم.

فبسبب تخوفات د. منى زكريا من الإجراءات الإدارية والتنفيذية، قررت عدم هدم البيوت إلا في حالة الضرورة القصوى، بالإضافة إلى بعض البيوت التي تهدم جزء منها في أثناء الترميم. وهو ما عقَّد بعض الأمور، حيث تطلبت هذه البيوت الحصول أولًا على ترخيص بالهدد ومنه رخصة بناء وهو ما يستغرق وقتًا طويلًا. كما قررت أن البيوت التي تحتاج إلى الهدم سيتم الاحتفاظ بالواجهات الرئيسية فيها كما هي، ويتم العمل من خلفها. كما استبعد فريق العمل استخدام الخرسانة المسلحة لعدة أسباب، منها ارتفاع تكلفتها بنحو ٤٠٪ عن الطوب والأخشاب،وقابليتها للتعلية مما قد يؤثر بزيادة الكثافة بالمنطقة، وأن صيانتها في ظروف الفقر وبخاصة من تأثير المياه، ستكون مرتفعة التكلفة ومعقدة.

تم اختيار أخطر جزء في عزبة العسال لبدء العمل عليه حيث أن بيوته في خطر إنشائي داهم على ساكنيه. فأقام فريق العمل بشكل دائم في المنطقة وأمدت شركة سوديك المشروع بالمقاولين. يروي فريق العمل أنهم في بداية الأمر بخل المقاولون بمجهودهم على السكان لأنهم معتادون على أن يعملوا في فيلات فاخرة بأحياء راقية، وعندما عملوا في العسال شعروا بأن نصف المجهود والجودة كافٍ لسكان العزبة، وعليه فتم تغيير المقاولين تمامًا. فحسب زكريا، كان بعض مسئولي المحافظة يعملون أيضًا بمبدأ أن هؤلاء السكان لا يستحقون كل هذا الجهد، ورأت أنهم لا يضعون السكان في منظومة التخطيط والتنفيذ. فعندما كنا نسأل "سألتوا السكان؟ سألتوا الناس؟" يأتي الرد "آه طبعًا" وهي النظرية السائدة لديهم وهي أن إشراك الناس غير وارد لأنهم يؤمنون بأنهم يعلمون بشكل مسبق وفوقي ما يجب عمله وفي عملية التطوير لا يوجد ما يلزم بسؤال السكان وهو ما تراه زكريا إشكاليًّا وغير عادل في مشاريع التطوير.

قرر السكان الانتقال إلى أمام المنازل في الشارع حتى الانتهاء من ترميم بيوتهم، وبعضهم استأجر حجرة أو شقة في نفس المنطقة أو أقاموا مؤقتًا مع إحدى العائلات التي تربطهم بهم صلة قرابة. وبعضهم تم توفير خيام لهم في قطعة أرض فضاء داخل العزبة. كما قرر فريق عمل المشروع أن الرجال من السكان يجب أن يعملوا معهم ويتم إشراكهم في عملية التطوير والترميم، مما أثار حفيظة السيدات في المنطقة، وعليه اشتركت السيدات أيضًا فتنافس الرجال والسيدات في العمل. وعمل معظمهم في مهام إزالة الردم وآثار الهدم. فتحكي زكريا عن الديناميكيات الداخلية حيث قرر أحد أصحاب البيوت، الذي يمتلك ٢٢ بيتًا أن يشتكي في المحافظة من أنه يريد بيوتًا خرسانية ولا يريد حمامات لأنها تحتل مساحة كبيرة من البيت. فتناقشت زكريا معه في أنها لن تتنازل عن الحمامات لأنه طبقًا لدراستهم، يوجد في كل بيت أمراض متفشية مثل فيروس الكبد الوبائي سي، وأمراض العيون.

ولكن كان هناك بعد تشاركي للمشروع أيضًا. فعلى سبيل المثال تحكي إحدى المستفيدات من مشروع التطوير، التي كانت حجرتان من منزلها قد بدأتا في الانهيار فيه بالفعل، والمياه الجوفية كانت تملأ غرف الدور الأرضي منه، أنه بزيارة زكريا لها وعرضها لتطوير المنزل، طلبت أن يظل نفس عدد حجراتها الثلاث بعد التطوير، وأن يكون لهم باب واحد بحيث يكون لديها شقة وخصوصية في الفراغ، وليس كما كان حالهم، غرفًا منفصلة. وفعلًا، بعد التنسيق مع صاحبة المنزل، تم تنفيذ مطالبها مع إضافة حمام ومطبخ. ويحكي زوج السيدة المنتفعة أنه ظل مقيمًا أمام المنزل في أثناء الهدم والبناء لمدة ستة أشهر حتى انتهوا منه، فيما قامت السيدة بتأجير حجرتين في منزل قريب

وكانت تأتي كل يوم وتجلس أمام المنزل في أثناء عمليات الهدم والبناء. وعندما طلبت صاحبة العقار أن تزيد الإيجار بعد التطوير، لم تعترض تلك الأسرة لأنهم رأوا أن الزيادة ليست بالكثيرة ويستطيعون دفعها.

فيما واجه مشروع تطوير عزبة العسال بعض الصعوبات. فكانت هناك مناقشات ساخنة بين فريق العمل وأغلبية الأسر على مساحات الوحدات. فدورات المياه تطلبت استقطاع مساحات من الوحدات، فيما تمسكت الأسر بمساحات الغرف لأنها كانت ضيقة، وبعضهم لم يستطيعوا إدخال أثاثهم بعد التطوير لكبر حجمه، مما اضطرهم إلى تكسير بعض الأبواب. كما كانت عملية السكن البديل في أثناء التطوير عملية معقدة. فلم يتم توفير ميزانية لها من قبل المشروع، مما مثل عائقًا للأسر الأكثر فقرًا، الذين زاحموا أقارب لهم لمدة بين ستة إلى تسعة أشهر حتى الانتهاء من ترميم بيوتهم. في إحدى الحالات بعد تسكين إحدى السيدات، طالبت السيدة بتوفير وحدة أخرى صغيرة منفصلة عن وحدتها لتنتقل إليها وتترك الوحدة الأكبر لابنها كي يتزوج فيها. واجه المشروع مشاكل مع بعض مُلاك البيوت الذين رفضوا إعادة تسكين الأسر الأصلية التي كانت تستأجر منهم، بما خالف أحد أهم بنود تعاقد التطوير، الذي نص على إعادة تسكين الأسر المستأجرة نفسها ودون رفع قيمة الإيجارات لأن أصحاب البيوت لم ينفقوا أي أموال تخصهم. فيما قابلت د. مني زكريا مشاكل بيروقراطية عدة وكانت "أكثر ما يرهقها في المشروع".

لا تنفصل تلك المشكلات المجتمعية وتفاصيل حياة السكان اليومية عن الإشكاليات الإدارية أو التمويلية وتأخذ أبعادًا حقيقية في مشاريع التطوير والاهتمام بها، والعمل عليها يتطلب التدخل في حياة السكان وإدارة عدد من النقاشات معهم للتوصل إلى حلول يتوافق عليها الجميع وهو ما يحاوله جاهدًا فريق العمل في مشروع العسال والتعامل معه رغم تعقيداته.

البيوت قبل ترميمها © منى زكريا للاستشارات الهندسية

بيت بعد ترميمه في منطقة العسال. © منى زكريا للاستشارات الهندسية

المشروع / المبادرة:	**التمكين القانوني لعمال المعاشات بمستعمرة شركة المحلة**
الجهة:	**نقابة المعاشات الفرعية، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية**
الإقليم:	**الدلتا**

من المعتاد أن مبادرات الإسكان تقتصر على ترميم المساكن أو بنائها أو تمويل عمليات الشراء أو الإيجار. ولكن توجد مبادرات أخرى تقدم دعمًا للتمكين القانوني من السكن. فحسب دراسة للاقتصادي هيرناندو دي سوتو والمركز المصري للدراسات الاقتصادية عام ١٩٩٨، اتضح أن ٩٠ ٪ من المنازل غير مسجلة في مصر.[٦] لم تكن مفاجأة أن نسبة المنازل غير المسجلة تصل إلى ١٠٠٪ في المناطق غير الرسمية، سواء المبنية على الأراضي الزراعية الخاصة، أو على أراضي الدولة. ولكن كانت المفاجأة أن النسبة كانت أيضًا ١٠٠٪ في الإسكان الحكومي والإداري القديم.

وإن لم يكن ٩٠٪ من المصريين بالفعل مهددين بالطرد لعدم تسجيل حيازتهم، فإن ارتفاع هذه النسبة يعني أن النزاع القانوني على الحيازة يمثل نسبة كبيرة من التقاضي التي تشهدها المحاكم في مصر، وبها يصبح التنازع على الحيازة من أكبر التحديات التي تؤدي إلى تفاقم أزمة الإسكان. فقضية مستعمرة غزل المحلة نموذج يمثل مدى تعقيد تلك القضايا، وصعوبة التوصل إلى حل عادل منصف لجميع الأطراف ووفي نفس الوقت يراعي البعد الاجتماعي للعاملين. فهناك عمال قضوا أكثر من أربعة عقود في شركة المحلة للغزل والنسيج، ويسكنون بمساكن المستعمرة، فكيف يطردون دون سكن بديل بعد هذه المدة؟

يروي لنا الأستاذ محمد وادى، رئيس نقابة أصحاب المعاشات بالمحلة، التي تدافع عن أصحاب المعاشات، وحل مشاكلها، أن العامل المحال على المعاش كان ينتظر حكم الطرد، لأنه كان يؤهله لأحد المساكن التي تبنيها المحافظة من صندوق الإسكان الخاص بها. فمساكن مستعمرة المحلة ليست إسكانًا إداريًّا مثل إسكان الهيئات والمصانع الأخرى، أي المؤجرة للعامل بقيمة مدعمة كأحد مزايا العمل، وعليه إخلاؤها فور زوال سبب شغله للوحدة، وهو العمل بالشركة. فعمال شركة غزل المحلة قاموا بتمويل المساكن من الأرباح الخاصة بهم، حيث كانت تُستقطع ١٠٪ منها لصالح صندوق إسكان مجلس المدينة، أي أنهم شركاء في ملكية المساكن وليسوا مستأجرين. ويشير الأستاذ سيد نوير، أحمد العمال المحالين على المعاش، إلى البلوكات السكنية ويقول "إتبنت بفلوسنا".

المستعمرة مكان فريد داخل مدينة المحلة يضم مساكن من طابق واحد ذات سقف مائل وبها حوش صغير، مع عدد بلوكات الإسكان ذات الخمسة أدوار. كثافة المستعمرة منخفضة، تتخللها الحدائق وتظلل شوارعها الأشجار، منعزلة عن تكدس المدينة التي باتت تحاصرها. فكان المكان في الأصل ضمن برنامج لإنشاء مساكن إيواء من طابق واحد حال تهجير عدد من المجتمعات من مكان قد يتضرر من التقاتل في أثناء الحرب العالمية الثانية، ولكنه لم يستخدم. فحسب الأستاذ محمد وادى، مع إنشاء شركة الغزل والنسيج، خصصت محافظة الغربية هذه المساكن لتستغل كسكن للعمال، وقامت الشركة بالفعل بشراء المساكن فقط، وليست الأرض، من المحافظة بأموال صندوق الإسكان الذي موله العمال، في ستينيات القرن الماضي. فيما موّل الصندوق بناء البلوكات السكنية عام ١٩٧٧، ضمن خطة للتوسع في تسكين العاملين بها.

---

[٦] هيرناندو دي سوتو. رأس مال الميت والفقراء في مصر. المركز المصري للدراسات الاقتصادية. 1998 (بالإنجليزية)
http://www.eces.org.eg/Publication.aspx?Id=184

الأستاذ محمد وادى رئيس نقابة المعاشات الفرعية وفي الخلفية مساكن العمال بمستعمرة المحلة © المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

جانب من الاجتماعات © المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

أحد البيوت القديمة بمستعمرة المحلة © المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

لوحة تذكارية لبناء عدد من المساكن بمستعمرة المحلة © المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

نقابة المعاشات الفرعية © المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

أحد البيوت القديمة بمستعمرة المحلة © المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

\تفاقمت الأزمة في نهاية تسعينيات القرن الماضي بعد تغيير قانون قطاع الأعمال بقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وإلغاء استقطاع نسبة الأرباح الخاصة بصندوق الإسكان، مما أدى إلى استنفاد الصندوق خلال أعوام. أصبح هناك نحو ٧٥٠ أسرة لعاملين محالين على المعاش، عالقين بوحدات المستعمرة، حيث استمرت الشركة في "روتين" رفع قضايا الطرد، حسب الأستاذ صموئيل ثروت، المحامي بالمبادرة المصرية للحقوق الشخصية. فثروت يمثل نحو ٣٣ أسرة تواجه أحكامًا بالطرد، بالإضافة إلى قضايا ريع، حيث تطالبهم الشركة بتسديد مبالغ مالية باهظة مقابل الاستمرار في السكن بالوحدة، تحسب من تاريخ الإحالة على المعاش.

فيما ظهر تحدٍ آخر يواجه أسر المستعمرة. فسعي شركة المحلة للغزل والنسيج إلى طرد العمال لم يكن لتوفير مساكن بديلة للعمال الجدد، فالمساكن ذات الطابق الواحد، التي يتم إخلاؤها يتم هدمها فور الإخلاء. فحسب محمد وادي، تم طرح فكرة لمشروع إسكان يضم ٥٤٤٨ وحدة على الأرض نفسها من قبل الشركة وبمشاركة محافظة الغربية على أساس أنها تملك الأرض. فقد لاحق انفلات الأسعار العقارات بمدينة المحلة، وأصبح للمستعمرة قيمة سوقية طغت على دورها الاجتماعي.

ولكن يتمسك وادي بأن العمال هم أصحاب حق، وأنه يجب معاملتهم بالمثل وتمكينهم من تملك وحداتهم كما حدث مع عمال شركة شبين للغزل والنسيج. وإن كانت ترى الشركة والمحافظة أن هناك ربحًا يمكن أن يدار من مشروع السكن الاستثماري، فلا بد من إعادة تسكين العمال المحالين على المعاش في المشروع الجديد. وبالفعل طرح وادي هذا المطلب على محافظ الغربية آنذاك اللواء عبد الحميد الشناوي، الذي قبلها حتى تغييره بعد ثورة يناير ٢٠١١.[٧] فحسب وادي، هذا مثال للقرارات التي تتخذ ولكنها لم تنفذ، وآخرها كان في إبريل ٢٠١٤، عندما وافق رئيس الوزراء إبراهيم محلب على تنفيذ مرحلة أولى للمشروع وبه حصة للعمال المحالين على المعاش، ولكنها حتى الآن لم تنفذ.

على الجانب القضائي، فرغم موافقة الشركة على توقف إصدارها قرارات طرد جديدة حتى الانتهاء من مفاوضات نقابة المعاشات معها، ورغم نص الدستور المصري على كفالة الحق في السكن، والذي من معايير هذا الحق توفير السكن البديل في حالة الإخلاء، يروى ثروت أن المحاكم لم تقبل الطعون المرفوعة ضد أحكام الطرد القديمة، أو الطعون المقدمة على أحكام الريع، حيث طالب ثروت بتحرير عقود إيجار للسكان لتقنن أوضاعهم حتى توفير المسكن البديل.

نموذج مستعمرة المحلة ما هو إلا عينة من الصراعات والنزاعات القائمة حول الحيازة في مصر، التي تمثل جزءًا لا يتجزأ من أزمة السكن. فما تقدمه نقابة المعاشات بمشاركة مركز حقوقي من دعم للأهالي هو مجهود لا يقل أهمية عن الجمعيات التي تبني المساكن، أو تموّل غير القادرين. وستظل مؤسسات المجتمع المدني تملأ الفراغ وتدعم السكان حتى تدرج قضية أمن الحيازة وإصلاح التشريعات الحاكمة لها من ضمن سياسة الدولة الخاصة بالإسكان.

[٧] مفاجأة بالمستندات: مساكن مدينة العمال بالمحلة الكبري ... أملاك دولة! الأهرام ٢٣-١١-٢٠٠٩
http://www.ahram.org.eg/Archive/2009/11/23/MHFZ1.HTM

٤/٢ المحور الرابع – الخدمات الحضرية

المشروع / المبادرة:	**محطة صرف صحي أهلية بقرية عبد القوي شعيتان، مركز سنورس، الفيوم[١]**
الجهة:	**مؤسسة معًا للتنمية والبيئة، جمعية مبارك لتنمية المجتمع بوليده، السفارة اليابانية بالقاهرة**
الإقليم:	**الصعيد**

من المعروف أن من أكبر المشاكل العمرانية في مصر هو عدم اتصال نسبة كبيرة من المصريين بصرف صحي محسن، أي أن طريقة صرف المخلفات لا تؤثر بالسلب في الصحة أو المنشآت أو البيئة وحسب. وإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، كانت ٥٣٪ من الأسر المصرية غير متصلة بصرف صحي محسن على مستوى مصر في تعداد عام ٢٠٠٦، [٢] حيث أن أغلبيتهم يستخدمون الترانشات المحفورة، ونسبة صغيرة ليس لها أي وسيلة للصرف. وكانت محافظات الصعيد الأكثر تضررًا حيث أن ٨٥ إلى ٩٠٪ من سكان قنا وأسيوط والمنيا وبني سويف وسوهاج كانوا محرومين من الصرف الصحي.

فمشكلة توصيل الصرف الصحي لها بعدان، الأول هو التكلفة الإنشائية الباهظة، التي تتعدى مئات الملايين للمحطة الواحدة، حيث صرَّح وزير الإسكان أخيرًا أن مصر تحتاج إلى ١٠٠ مليار جنيه لتغطية جميع الأسر المحرومة. [٣] والثانية هي حجم الإنشاءات التي تتطلبها الشبكات، وبخاصة في القرى ذات الطرق الضيقة والكثافة المرتفعة، حيث تتطلب المشاريع هدم منزل أو أكثر بكل قرية لعمل محطات رفع وضخ لتشغيل الشبكة، بخلاف تأثير أعمال حفر الشبكات على المنازل التي لا زال الكثير منها مبنيًّا بالطوب اللبن وقد تتأثر من أعمال الحفر.

ولكن يوجد حل تقل تكلفته كثيرًا عن تكلفة المنظومة التقليدية، ولا يستلزم حجم الأعمال الإنشائية التي تتطلبها المحطات الضخمة المركزية. فهي محطات صغيرة الحجم، تخدم قرية أو اثنتين، أي لا مركزية، ويتم بناؤها خلال أشهر، ويمكن أن يديرها المجتمع بإشراف من شركة مياه الشرب والصرف الصحي، كما تم بالفعل بناء وتشغيل عدد من هذه المحطات خلال الأعوام الأخيرة، أي أن التقنية لها تجارب.

فيحكي لنا المهندس سامح سيف، رئيس مجلس إدارة مؤسسة معًا للتنمية والبيئة، أن الرقابة المجتمعية للمشروع هي أهم مكون لإسراع التنفيذ وضبط التكلفة. فجميع تجاربه تبدأ بتأسيس هيكل للمشاركة المجتمعية من خلال جمعية أهلية محلية تدير المشروع والمحطة بعد تنفيذها. فهذه الجمعية تنسق بين الأهالي لتدير أعمال الحفر بحيث لا يتضرر أحد من غلق الطرق أو من التأثير علي منازلهم. كما أنها تساعد علي التفاوض مع السكان عند الاحتياج لهدم أحد المنازل، أو التبرع بقطعة أرض لبناء محطات الرفع أو المعالجة. فبدون الجمعية الأهلية، تتعقد الأمور وقد تُعلق لأجل غير مسمى.

---

[١] عدد من المقابلات مع كل من المهندس سامح سيف، رئيس مجلس إدارة مؤسسة معًا للتنمية والبيئة، والحاج سيد الشرقاوي، رئيس مجلس إدارة جمعية مبارك لتنمية المجتمع بوليده في شهر مايو ٢٠١٥

[٢] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، توزيع عدد الأسر وأفرادها طبقا لإتصال المسكن بمرفق الصرف الصحى، ٢٠٠٦

[٣] "مدبولي" من الفيوم: مشاكل الصرف الصحي في مصر تحتاج إلى ١٠٠ مليار جنيه، الأهرام، ١٠-٠١-٢٠١٥
http://gate.ahram.org.eg/News/582841.aspx

وهو ما قامت به جمعية مبارك لتنمية المجتمع بوليده. فحسب مديرها، الحاج سيد الشرقاوى، لم يحتاجوا إلى هدم أحد البيوت لأنهم احتاجوا إلى قطعة أرض صغيرة لمحطة الرفع تم توفيرها بحرم الري، بينما تبرع أحد سكان القرية بقطعة أرض بمساحة ٥٠٠ متر مربع لبناء المحطة.

أما تكاليف الإنشاء، فكانت منخفضة نسبيًّا، وتساوي تكاليف بناء ترانش ونزحه لمدة عام. فمشروع قرية عبد القوي شعيتان بالفيوم تكلف ٨٧٠ ألف جنيه لخدمة ٢٥٠ منزل، بحسب المهندس سيف، أي بواقع ٣٥٠٠ جنيه لكل أسرة. فإن افترضنا أن المشروع لم يكن ممولًا بالكامل من قبل سفارة اليابان بالقاهرة، وببعض الدعم من جمعية معًا، إذن لاستطاع سكان القرية دعم نسبة من المبلغ، وبخاصة إذا تم تقسيطه علي عدد من السنوات، وإستطاعات الجهات المانحة والجمعية تغطية عدد أكبر من السكان بالميزانية ذاتها. وهذا ما يطالب به الحاج سيد، حيث صممت المحطة لتغطى نحو ٧٥٠ أسرة، وسكان قرية رحيل المجاورة مستعدون لتحمل جزء من تكلفة حفر شبكة مواسير الصرف الصحي لتوصيلهم بالمحطة، وهو نحو ٤٠٠٠ ألف جنيه، ولكن يحتاجون إلى دعم النسبة الأخرى من قبل الحكومة، فيما استنفذ المشروع ميزانيته.

ويشير المهندس سيف إلى أن هذه التقنية إذا تم تعميمها، فستنخفض فاتورة توصيل الصرف الصحي إلى الأسر المحرومة من ١٠٠ مليار جنيه إلى نحو ٤٠ مليار جنيه فقط وربما أقل، إذا اعتبرنا أن الخواص الطبيعية للقرى متقاربة، مع الأخذ في الاعتبار بعض العوامل التي قد ترفع من تكلفة التوصيل. كما أنه إذا تحمل السكان جزءًا من التكلفة، كما أظهر سكان قرية رحيل وقرى أخرى بمصر استعدادهم حسب سيف، فستنخفض ميزانية التوصيل أكثر.

فإن كان التمويل لا يمثل عائقًا كبيرًا كما يحتسبه البعض، فما هو أكبر تحدٍ لبناء مثل هذه المحطات؟ "الإجراءات الرسمية" هي إجابة المهندس سيف. فكل محطة تستلزم موافقة تسع جهات حكومية، أصعبها موافقة وزارة الزراعة لتغيير نشاط الأرض التي ستنشأ عليها المحطة من زراعي إلى خدمي، وهو ما بات يستلزم موافقة وزير الزراعة نفسه. فكل مرة نعمل على محطة، نبدأ من الصفر، فالأجهزة الحكومية غير معتادة على تلقى طلبات أهلية لبناء محطات صرف صحي.

تأتي مرحلة تشغيل وصيانة محطة الصرف الصحي بعد تنفيذها، وهو ما تمهد له مؤسسة معًا في أثناء تنفيذ المحطة من خلال دورات تدريبية لأعضاء الجمعية على تشغيل المحطة، وتحصيل رسوم الاشتراك الشهرية، ومتابعة فني الصيانة المختص، الذي يحتاج إلى أن يمر مرة في الشهر. ويبدو أنها عملية بسيطة: "كل ما نحتاجه هو إعطاء المسئولية للمجتمع وأن الحكومة تراقب عملية التشغيل"، بحسب المهندس سيف. ولكن مع نجاح هذه المنظومة في محطة مؤسسة معًا ببني سويف، فقد قابلتها بعض المشاكل في الفيوم. فيشتكي الحاج سيد من عدم تحصيل أيٍّ من الرسوم الشهرية، وقيمتها عشرة جنيهات لكل أسرة، من السكان منذ بدء تشغيل المحطة منذ عدة أشهر، وهو ما يهدد بعدم استدامة المحطة تحت الإدارة الأهلية، وإخضاعها لإشراف الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، مما سيترتب عليه رفع قيمة الاشتراك.

يبدو أن مشكلة التحصيل نابعة من عدم إحساس السكان بجدية الجمعية وبأنها جهة لا بد أن يسددوا لها رسوم اشتراك. فبحسب الحاج عبده، أحد سكان قرية شعيتان: "الشبكة أحسن ألف مرة مما كانت عليه القرية قبل ذلك، ونحن لم نمتنع عن التسديد". ولكنه لا يريد أن يسدد حتى يشعر أن الكل سيقوم بالتسديد وليس هو وحده.

تتضح مزايا منظومة المحطات الصغيرة غير المركزية من خلال التجارب، وبخاصة في التكلفة المنخفضة نسبيًّا، وسرعة التنفيذ. كما تتضح تحديات المنظومة، سواء من حيث الموافقات الرسمية، أو التشغيل أو تحصيل رسوم الاشتراك. فالتقنية أثبتت جدواها، في حين أن منظومة الإدارة الأهلية أظهرت انخفاض كفاءتها، ليس لمشكلة التحصيل فحسب، حيث أنها مشكلة تواجه

الشركات الحكومية نفسها، ولكن في الكفاءة المالية للمشروع. فيظل هناك احتياج لنحو ٣٠ ألف جنيه لتوصيل الكهرباء لمحطة المعالجة، التي تعمل بكفاءة منخفضة بدون الكهرباء، في الوقت الذي تم فيه بناء محطة تستوعب ثلاث أضعاف حملها الآن.

هنا تظهر أهمية تواجد منظومة تخطيط متكاملة، تعظم من إيجابيات تقنية المحطات غير المركزية وتقضي على سلبياتها. حيث أن ذات المنحة كان بإمكانها دعم مشروعًا يغطي ثلاثة أضعاف الأسر بقريتي شعيتان والرحيل بتعميم اشتراك جميع الأسر في نسبة من التكلفة، واشتراك الأجهزة الحكومية أيضًا بنسبة أخرى. فكل ما هو مطلوب لتوفير الصرف الصحي المحسن لجميع الأسر المحرومة في وقت قصير نسبيًّا وبتكلفة أقل على كاهل الحكومة، بعض التطوير الاداري لمأسسة منظومة عمل ومراقبة لهذه المحطات الأهلية، وبذل الأجهزة المعنية الجهد في وضع خطط متكاملة علي مستوى المحافظات.

محطة الصرف الصحي بقرية عبد القوى شعيتان بالفيوم © يحيى شوكت

مياه الصرف الصحى بعد معالجتها © يحيى شوكت

حفر شبكات الصرف الصحى © مؤسسة معا للتنمية والبيئة

المشروع / المبادرة: بناء سد وادي غربه، قرية الشيخ عواد، مركز سانت كاترين، جنوب سيناء[٤]

الجهة: أهالى وادي الشيخ عواد، إدارة محمية سانت كاترين

الإقليم: قناة السويس وسيناء

تضم سيناء طابعًا نادرًا من العمران المصري وهو التجمعات البدوية الصغيرة المتناثرة بين وديان الجبال. من بين هذه التجمعات قرية الشيخ عواد التابعة لمركز سانت كاترين بمحافظة جنوب سيناء. فهي عبارة عن تجمع بدوي من نحو ٧٥ أسرة يبعد عن مدينة سانت كاترين نحو ١٠ كيلومترات، وعن أقرب طريق ممهد نحو ثمانية كيلومترات، حيث يصلها بطريق سانت كاترين -أو زنيمة دروب صحراوية. أغلبية المنازل أصبحت متصلة بشبكة الكهرباء أخيرًا، ويعتمدون على الآبار التي تملؤها السيول لمياه الشرب، وعلى الترانشات للصرف الصحي، وتوجد مدرسة ابتدائية. وتجسد قرية الشيخ عواد في أعين بدو قبيلة الجبلية عددًا من موجات التحضر التي مروا بها خلال العقود الأخيرة، من بيوت الشَعر، التي كانت تبنى من الخشب المغطى بقطع الصوف، ثم بيوت الحجر المثبت بالطين والمسقوف بعروق الخشب، ثم بيوت البلوك الحجري أو الأسمنتي المثبتة بالأسمنت.

ومع التحضر والاستقرار في البيوت الثابتة، نشأت قرية الشيخ عواد في نقطة التقاء ثلاثة وديان رئيسية: نقب الهوا الآتي من مدينة سانت كاترين، ووادي طلخ الذي تغذيه جبال طربوش وأبورجوم وعباس باشا، ووادي غربه الذي تغذيه جبال خزيمة وأجر والبنات. مدت هذه الوديان سكان الشيخ عواد بالحياة لعقود، حيث حفروا الآبار لتخزين مياه السيول لتكون مصدرًا لمياه الشرب للسكان ودوابهم. وقاموا برعي الغنم على الحشائش والنباتات التي تظهر بعد كل سيل. ومع تزايد عدد السكان ومعه ازدياد حاجاتهم إلى الزراعة الموسمية واستقرار مصدر للمياه، بدأوا في تشييد السدود "الناشفة" أو الجافة، بحسب الشيخ جميل عطية، رب قرية الشيخ عواد. فكانت سدود صغيرة تبنى من الأحجار النارية المتواجدة بالوديان وتثبت بالطين وهي بهذا الشكل لم تكن تخزن المياه بالصورة المطلوبة، حيث كانت تغمرها السيول الكبرى بالرمال أو تهدمها.

مع تأسيس محمية كاترين في أواخر تسعينيات القرن الماضي وبدء برامج تابعة لها لدعم المجتمعات التي وقعت في نطاقها، وبخاصة تدريب بعض المجتمعات على الإدارة السياحية، تم بناء فندق صديق للبيئة، "إيكولودج الكرم"، بقرية الشيخ عواد بالمشاركة بين الأهالي والمحمية، وتم تدريب عدد من السكان، على رأسهم الشيخ جميل لإدارته.

مع نجاح هذه التجربة التشاركية، وبناء الثقة بين السكان وإدارة المحمية، عرض الشيخ جميل ممثلًا للسكان، حلمهم بإنشاء سد كبير من الحجر، مثبت بالحديد المسلح والأسمنت ليخدم قريتهم: كنا نمتلك البشر والعمالة لبناء سد، وكانت لدينا الإمكانيات المادية لشراء مواد البناء وتوفير بعض العمالة المتخصصة، كما شرح لنا الشيخ جميل. وبالفعل، خلال ثلاثة أشهر من المفاوضات بين السكان ومدير المحمية آنذك، العميد عاطف درويش، تم التوصل لهذه الآلية وتكاتف أهالي قرية الشيخ عواد ١ والشيخ عواد ٢ وبعض من سكان قرية الطرفة رغم بعدها عن السد، بينما وفرت المحمية ميزانية قدرها ١٨ ألف جنيه لشراء الأسمنت والحديد ودفع رواتب رمزية للعمالة .

باتت الخطوة الأهم هي اختيار المكان الذي سيبنى فيه السد. هنا تمت الاستعانة بخبرة الأهالي بالمنطقة، وتم اختيار موقع ضيق على وادي غربة، الذي يغذيه جبل البنات بغزارة، واتفق الجميع على أنه أفضل موقع يجمع بين حجز كميات كبيرة من المياه و بين خدمة أكبر عدد من السكان.

---

[٤] مقابلة مع الشيخ جميل عطية، كبير قرية الشيخ عواد في شهر مايو ٢٠١٥.

سد وادى غربه وهو ممتلئ بعد سيول يناير ٢٠١٠ © يحيى شوكت

سد وادى غربه وهو ممتلئ بعد سيول يناير ٢٠١٠ © يحيى شوكت

سد وادى غربه وهو خالي © يحيى شوكت

قرية الشيخ عواد © يحيى شوكت

الشيخ جميل عطية مع أولاده © يحيى شوكت

وخلال ٢٦ يومًا من العمل المتواصل، تم بناء سد حجري مدعم بالحديد بارتفاع ٥,٥ متر، جزء منهم شلال حجري طبيعي، وبعرض ٢,٢ متر وبطول ٢٦ متر.

يتذكر الشيخ جميل أنهم انتظروا سنة تلو الأخرى حتى جاءت الأمطار في السنة الخامسة لتملأ السد والآبار التي خلفه. "غيَّر السد حياتنا وأعطانا الاطمئنان أن المياه دائمًا موجودة ووفيرة والحمد لله، وتعودنا أن كل سنة ممطرة تمدنا بسنتين من المياه" بحسب الشيخ جميل. فقبل بناء السد كانت هناك مياه تكفي فقط للشرب ورعي الأغنام، وأحيانًا كان الجفاف يفرض الانتقال لمكان آخر به مياه في الصيف، ثم العودة للوادي في الشتاء. وكانت الزراعة فقط حسب الموسم، ففي السنة التي يكون فيها السيل شديدًا، يمكن الزراعة لموسم واحد، أما السنوات التي كانت تمر دون سيول، فلم يكن الأهالي يستطيعون الزراعة. فحسب الشيخ جميل: "السد أعطانا الاستقرار وفرصة زراعة التين والزيتون والخضراوات، والاكتفاء الذاتي منها، كما أن هناك البعض أصبح عندهم وفرة ويستطيعون أن يبيعونها وتدر لهم مصدر للرزق".

رغم تجربة السد التشاركية الناجحة، يظل الاعتماد على نقل مياه للشرب لعدد من التجمعات السكنية الأخرى بوديان محمية سانت كاترين هو الوسيلة المتاحة، فحسب الاحصاءات الرسمية، ٢٠٪ من أسر جنوب سيناء محرومون من الإتصال بشبكة لمياه الشرب.[٥] فعند زيارة الشيخ عواد ظهرت بعض السيارات نصف النقل الخاصة ببعض الأهالي، تحمل خزانات من المياه. ويتضح أن أصحاب السيارات يقومون بملء الخزانات من آبارهم ويقومون بتوصيل المياه للأسر المحتاجة مقابل قيمة الوقود.

فيروى الشيخ جميل أن التجربة التشاركية لم تتكرر إلا مرة أخرى لبناء سد أصغر يخدم التجمع نفسه، ورغم أن سد وادي غربة كان السد الذي أقنع محافظ جنوب سيناء آنذاك، اللواء مصطفى عفيفي، بفكرة السدود، التي رفضها من قبل كحل لأزمة المياه، فإن برنامج السدود الذي بدأه لم يكن تشاركيًّا، ولذا فإن هذه السدود جاءت أقل كفاءة وأكثر تكلفة من سد وادي غربة. فعلى سبيل المثال هناك سد جديد بوادي سلاف غرب الشيخ عواد، قامت بتنفيذه وزارة الموارد المائية والري عام ٢٠١٣ بـ ٤ ملايين جنيه، ولكن بحسب الشيخ جميل فإن موقعه لا يخدم عددًا كبيرًا من الأهالي، وتكلفته مرتفعة.

مشروع سد وادي غربة التشاركي، ومثله من المشاريع التشاركية التي شهدتها مجتمعات محمية سانت كاترين، ما هي إلا مشاريع استثنائية، تصادف تواجد إدارة للمحمية، لها توجه خاص بالتنمية المتكاملة، ومجتمع مستعد لأن يشارك ويعمل لغرض المنفعة العامة. ولكن ما أثبتته التجربة أن هناك فرصة لإتاحة مياه الشرب بصفة مستدامة للأسر المحرومة بجنوب سيناء مع تطبيق معايير التخطيط بالمشاركة بمشاريع المرافق لخفض تكلفة المشاريع والإسراع في إتاحة الخدمة.

[٥] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، توزيع الاسـر وافرادها طبقا لنوع مصدر الميـاه، ٢٠٠٦

سد وادى غربه وهو ممتلئ بعد سيول يناير ٢٠١٠ © يحيى شوكت

المشروع / المبادرة: تطوير حديقة اللنبي، كفر عبده، حي شرق، الإسكندرية[٦]
الجهة: جمعية أهالي كفر عبده للتنمية
الإقليم: الإسكندرية

تمثل قضية الفراغ العام في مصر أحد القضايا العمرانية الراهنة. فبينما يوجد عدد من الحدائق والمتنزهات العامة الكبرى مثل حديقة الحيوانات بالجيزة، وحدائق المنتزه بالإسكندرية، وجزيرة النباتات بأسوان، إلا أنه على المستوى المحلي ينخفض معدل الإتاحة للحدائق والمتنزهات التي يمكن أن يتوصل إليها السكان ترجلًا دون الاحتياج إلى أن تقله وسيلة مواصلات أو أكثر، ودون تسديد رسوم للدخول أو اشتراكات.[٧] فقد تم تخصيص أغلبية المساحات المطلة على نهر النيل بمدن الوادي والدلتا إلى النقابات المهنية والنوادي والقطاع الخاص، وبالمثل فقد تم ذلك مع شواطئ البحر بالمدن الساحلية. فباتت الميادين العامة التي تتخلل معظم الأحياء المخططة في مدن مصر المتنفس الوحيد لنسبة كبيرة من المصريين.

تنقسم هذه الميادين العامة إلي نوعين، الأولى مهملة، سواء تم زرعها من قبل وتركت لطبيعتها، لترمى فيها المخلفات، أو أخرى خرائب لم تزرع من قبل وأصبحت مقالب للقمامة. أما الثانية، فهي مزروعة بالنجيلة والأشجار والزهور، وبها مقاعد وإضاءة وطرقات مخصصة للمشاه. وترصد هذه التجربة رحلة تحول أحد هذه الميادين العامة، وهي حديقة اللنبي بمنطقة كفر عبده، حي شرق بالإسكندرية، من حديقة مهملة إلى حديقة معتنى بها، يستخدمها أهالي المنطقة، وترصد التحديات التي تقابلهم.

تمثل منطقة كفر عبده ملتقى للتناقاضات. فرغم اسمها البسيط والشعبي، الذي يوحي بكونها قرية ريفية، فإن أكثر مباني المنطقة من القصور والفيلات التراثية، وتسكنها عائلات الطبقة فوق المتوسطة بالإسكندرية، بالإضافة إلى القنصليات الدبلوماسية، ومنها القنصلية البريطانية، التي كانت وقت الاحتلال مقرًّا للمندوب السامي البريطاني. فتم تغيير اسم شارع المارشال ألنبي بعد ثورة ١٩٥٢ ومعه إسم المنطقة إلي "كفر عبده" في الأغلب تخليدًا لعمليات المقاومة التي قام بها فدائيو قرية كفر أحمد عبده بالسويس ضد القوات البريطانية هناك عقب معاهدة ١٩٣٦. [٨] بينما احتفظت الحديقة التي تتوسط منطقة كفر عبده باسم المندوب السامي للاحتلال البريطاني بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٥، إدموند هيلاري ألنبي، الذي تم تمصير اسمه إلى "اللنبي".

عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ولملاحظة سكان المنطقة الإهمال التام من قبل الحي والمحافظة للحديقة، قرروا المبادرة بتجديدها وتطويرها. فتحكي نائبة رئيس مجلس إدارة جمعية أهالي كفر عبده للتنمية، الأستاذة نيفين شوقي أنهم فكروا في تقديم طلب للمحافظ لتجديد الحديقة الموجودة في المنطقة لأنها كانت مهملة للغاية، وفعلًا ذهبنا للمحافظ ووافق وتعاون للغاية وقام بزيارة المكان. فالأستاذة نيفين من سكان منطقة كفر عبده وجاء حماسها هي ومجموعة من السكان لإدارة الحديقة للاستفادة من المسطح الأخضر لجميع سكان المنطقة. وعليه فقد أعطى محافظ الإسكندرية موافقة كتابية للأهالي بأن يبدأوا العمل في تطوير الحديقة. وعليه قررت المجموعة تأسيس جمعية أهالي كفر عبده للتنمية حتي يستطيعوا إدارة الحديقة رسميًّا وبشكل مستدام، وعدم إهمالها مرة أخرى.

---

[٦] مقابلة مع الأستاذة نيفين شوقي، نائبة رئيس جمعية أهالي كفر عبده للتنمية في شهر مايو ٢٠١٥.
[٧] الحق في الفراغ العام في الدستور المصري، تضامن، ٢٦-٠٣-٢٠١٤
http://www.tadamun.info/2014/03/26/the-right-to-public-space-in-the-egyptian-constitution-a-2/#.VXGFvVJT5sU
[8] Resistance at all costs, Al-Ahram Weekly, 24-30 January, 2002 http://weekly.ahram.org.eg/2002/570/sc4.htm
و: كفر عبده، ويكيبيديا
http://arz.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%81%D8%B1_%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D9%87

فبدأت الجمعية عددًا من الخطوات الإدارية في إبريل ٢٠١٤، منها تأجير مكتب كمقر للجمعية، وتشكيل مجلس إدارة وتسجيلها في وزارة الشئون الاجتماعية، وعمل موقع للتواصل الاجتماعي.[٩] كسبت الجمعية مصداقية السكان والحي من خلال الأعمال المنفذة، فحسب الأستاذة نيفين، كانت أهداف الجمعية إثباتًا بأن المجتمع الأهلي في كفر عبده قادر على إدارة أحد الموارد العمرانية الهامة. فعند اكتشاف القائمين على المبادرة أن الحديقة تراثية وتمتلك تصميمًا مميزًا يرجع تاريخه إلى خمسينيات القرن الماضي، طلبوا المساعدة من مهندس زراعي في وضع التصميمات الخاصة بالزهور والأشجار مع عدم تغيير أيٍّ من تصميمات الحديقة فيما يخص أرضياتها وتقسيمتها الداخلية. كما رفضت إدارة الجمعية دهان الأشجار بالبويات ولم تحطها بالنجيلة لأنها تؤذي الأشجار. واشترك مجموعة من خريجي كلية الفنون الجميلة للرسم على الأشجار، لمجموعة من الحيوانات تبدو كأنها حقيقية. ولإدارة أنشطة الزائرين للحديقة تم تعيين حراس يساعدون الزائرين والزائرات في إرشادات لها علاقة باستخدام الحديقة، فقد تم تحديد أماكن مخصصة للأنشطة المختلفة لخدمة قطاع واسع من الأعمار. كما تم تعيين عمال نظافة بصفة دائمة للاعتناء بها.

مع نجاح عملية إدارة الحديقة وكسب الجمعية عددًا أكبر من الأعضاء، تطرقت جمعية أهالي كفر عبده إلى برنامج لكنس الشوارع المحيطة بالحديقة، منها ثمانية شوارع رئيسية بالإضافة إلى نحو ٣٠ شارعًا فرعيًّا. وتوضح الأستاذة نيفين أنه إذا اشتركت أسرة واحدة في الجمعية والتزمت بدفع الاشتراك الشهري فإنه يلزم الجمعية بكنس وتنظيف الشارع الذي تقطنه تلك الأسرة كما تقوم مجموعات العاملين بالكنس في إزالة الملصقات الإعلانية المشوِّهة للبيئة.

ولكن يظهر عبء إدارة الفراغ العام على الجمعية. فتحصر الأستاذة نيفين عددًا من المشاكل، على رأسها امتناع أو عدم اهتمام بعض من السكان بتسديد رسوم الاشتراك، مما يعطل من عملية التمويل الذاتي لأنشطة إدارة الحديقة وكنس الشوارع المحيطة، وتتخوف إدارة الجمعية من استدامة صيانتها. كما تشتكي الأستاذة نيفين من سوء استخدام بعض رواد الحديقة للمساحات وعدم التزامهم بالعلامات الإرشادية مثل لعب الكرة في الأماكن المخصصة لها، أو أن بعض الأطفال يتعاملون مع النباتات والورد بعنف. فتؤمن إدارة الجمعية بأن الحديقة يجب أن تكون عامة ومفتوحة للجميع، ولكنهم يبحثون عن آليات تمنع سوء استخدامها.

سلطت مبادرة "جمعية أهالي كفر عبده للتنمية" الضوء على نموذج لإدارة المجتمع المدني للفراغ العام لتوفير خدمة عمرانية تفتقر إليها معظم الأحياء في مصر كما تطرح هذه التجربة عددًا من التساؤلات. الأول هو عن دور الجمعيات الأهلية وسلطتها في إدارة الفراغ العام. فجمعية كفر عبده تحاول جاهدة أن تبقى الحديقة مفتوحة للجميع، سواء من سكان كفر عبده أو من خارج المنطقة، وبالمجان. ولكن مع الاختلاف الطبقي بين سكان المنطقة وسكان المناطق المحيطة، والشكوى من سوء استخدام الحديقة، هل سيتمر هذا الوضع؟ فلا توجد معايير واضحة عن مدى سلطة ومسئولية الجمعيات في تحديد الزائرين للحدائق التي عهدت إليهم، فهناك عدد كبير من الحدائق العامة التي خصصت لجمعيات أهلية تم تسويرها ومنع بعض من الأفراد من استخدامها لاعتبارات طبقية أو لأنهم غير مشتركين بالجمعية.

أما التساؤل الآخر فهو يخص عملية تمويل الصيانة والأنشطة. فسكان كفر عبده يصرفون على الحديقة وعملية نظافة الشوارع مرتين، المرة الأولى عند تسديدهم رسوم النظافة المدرجة كجزء من فاتورة استهلاك الكهرباء والضرائب التي يتم توريدها للحي بغرض النظافة، والمرة الثانية في هيئة الرسوم المدفوعة للجمعية. ومن واقع التجربة، فهناك من يمتنع عن التسديد للجمعية لعدم

---

[٩] صفحة جمعية أهالي كفر عبده للتنمية علي فيس بوك
https://www.facebook.com/pages/%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%87%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%83%D9%81%D8%B1-%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D9%87-%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9/1507970739473467?sk=info&tab=page_info

الاهتمام أو للإحساس بازدواجية المصروفات، وهو ما يهدد عمل الجمعية، الذي يظهر أنه من مسئوليات إدارة الرصد البيئي بالحي.

فلضمان إتاحة الحدائق العامة القابلة للاستخدام لجميع سكان المدن دون تمييز، ولضمان توفير خدمة النظافة لهم، وليس فقط في الظروف الاستثنائية، التي قد يلعب المستوى الطبقي دورًا كبيرًا فيها، لا بد من وضع الأجهزة الحكومية إطارًا واضحًا لإدارة هذه الحدائق يضمن حقوق السكان ويحمي مجهود الجمعيات. بينما يجب توحيد الرسوم المدفوعة لهذه الخدمة من خلال آلية رسمية تقوم بتمويل الجمعيات بميزانيات محددة حسب الأنشطة، وقيام الإدارة المحلية بالمراقبة على هذه الجمعيات لضمان جودة الخدمة.

حديقة اللنبي بعد التطوير© أمنية خليل

حديقة اللنبي بعد التطوير © جمعية أهالي كفر عبده للتنمية

حديقة اللنبي قبل التطوير © جمعية أهالي كفر عبده للتنمية

٤/٢ المحور الخامس – الإقتصاد الحضري

المشروع / المبادرة:	**حملة بورسعيد على قديمه**
الجهة:	**حملة بورسعيد على قديمه**
الإقليم:	**قناة السويس وسيناء**

ارتبطت بورسعيد في مخيلة معظم زوار المدينة بصورة تجارية، فجذبت الفواكه المعلبة والصابون المستورد وملابس بيوت الأزياء العالمية، مئات الآلاف من الزائرين كل عام لصفتها الاستثنائية بين مدن مصر، بكونها منطقة حرة لا تفرض الجمارك على المنتجات المستوردة بها. ولكن مع إلغاء هذه الصفة في عام ٢٠٠٢، [١] اختفت الجموع الزائرة في ليلة وضحاها، تاركة بورسعيد منطقة ركود اقتصادي.

تعددت مبادرات أهالي بورسعيد لعودة بورسعيد منطقة حرة، منها تظاهر أصحاب المحلات، وضغط التجار السياسي، آملين في عودة اقتصادها. بينما ظهرت مبادرة "بورسعيد على قديمه"، التي تناولت موضع إنعاش الاقتصاد بطريقة فريدة، حيث أنها حددت هدفًا أوسع وهو إعادة بورسعيد إلى مكانتها التاريخية والثقافية.[٢] فاتخذ محمد حسن، أحد مؤسسي الحملة، وهو طالب في كلية الهندسة المعمارية ومهتم بتراث بورسعيد، مدخل تجميع الصور الذهنية لبورسعيد من أهالي المدينة وزوارها لإيجاد سبل لربط قيمة بورسعيد التراثية بفوائد اقتصادية تعود على سكانها. ومع بدء النقاش وجد صور سلبية جدًّا في أذهان أهالي بورسعيد، و صورًا أخرى رومانسية وحنينية لزوارها من خارج المدينة. فمن جهة الزوار، ارتبطت زيارة بورسعيد بالتسوق، ومع إلغاء المنطقة الحرة لم يعد هناك داعٍ للكثيرين لزيارة بورسعيد، وبقيت عندهم الصور الذهنية لبورسعيد عندما كانت تنبض فيها حياة ذات طابع خاص. ولكن على الوجه الآخر، شهد سكان بورسعيد الازدهار ثم الركود، مما ترك عندهم حالة إحباط ويأس من المدينة.

لم يكن صادمًا لحسن ما آل إليه إدراك أهل بورسعيد لمدينتهم، لأنه شاهد، هو الآخر، على التحول المرير الذي أصاب المدينة. فبحسب حسن، فق صاحب قرار الإلغاء، قرارات وممارسات أخرى ساهمت في قتل بورسعيد ببطء، وكأن هناك خطة ممنهجة للقضاء على بورسعيد اقتصاديًّا. فمثلًا، لم يعد مسموحًا لأي سائح على متن مركب رست في ميناء بورسعيد، الإقامة في بورسعيد. فإما ألا يترك مركبه، أو أن تقله الحافلات السياحية ذات الرحلات المجهزة مقدمًا لزيارة خان الخليلي والمبيت بالقاهرة. وهو ما حرم الاقتصاد المحلي لبورسعيد من أحد مصادره المهمة. وقد أتت أحداث إستاد بورسعيد الدامية في عام ٢٠١٣ على ما تبقى من السياحة الداخلية، حيث ساهمت في بناء كراهية بين سكان أقاليم مصر من ناحية، وبورسعيد من ناحية أخرى، حتي صارت بورسعيد كالتلميذ المنبوذ من كل زملائه.

التحول الاقتصادي لم يمحُ تاريخ بورسعيد بعدُ، بحسب حسن، فلا يزال معمار بورسعيد الفريد مسيطرًا، بالرغم من غزو طرز معمارية مختلفة، أكثر عمومية. وهنا قرر محمد حسن التعامل مع التراث الملموس وغير الملموس من خلال عمل حملات توعية، الغرض منها حشد أكبر مجموعة من السكان للعمل على تطوير متكامل لبورسعيد، عمرانيًّا وسياحيًّا وبالتالي، اقتصاديًّا، وقد زرعت هذه الحملات بذور مبادرة إعادة تسويق بورسعيد كمدينة تاريخية، مع تحويل إحدى النوادي الرياضية

[١] بموجب القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٢
[٢] صفحة حملة بورسعيد على قديمه على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك https://www.facebook.com/PSademo

هناك إلى منصة حكي، يروي عليها محمد حسن قصصًا تاريخيةً عن المباني الهامة في بورسعيد. وسرعان ما تحولت المنصة إلى منتدى، يجمع حوالي ثلاثين فتاة و شابًّا، تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ٢٣ عامًا يمثلون مجموعة بورسعيد على قديمه.

من هنا بدأت المجموعة بدراسة للمباني والمنشآت التاريخية لبورسعيد من خلال قراءات ومقابلات مع مؤرخي المدينة وسؤال السكان القدامى عن المدينة، ونجحت المجموعة في بناء قاعدة معلومات جيدة لمعظم المباني ذات القيمة في بورسعيد. بعد نجاح المرحلة الأولى من المبادرة، قررت المجموعة الانطلاق إلى توسيع التواصل مع الجمهور من أهالي بورسعيد، وحددوا يوم ٢٥ إبريل ٢٠١٤، وهو عيد ميلاد بورسعيد الـ ١٥٥، إلا أن الجهات الأمنية رفضت حيث أنه وافق يوم احتفالات عيد تحرير سيناء. فقرروا بدء فعاليات المبادرة من يوم ١٨ لتنتهي يوم ٢٥ إبريل. فطموح الفريق كان إقامة حفلات تضم فنانين شبابًا مشهورين وعمل ما يشبه الكرنفال يضم فعاليات فنية وثقافية، والأهم فعاليات توعوية. و لكن لم يكن لدى الفريق أي سبل لتمويل الفعاليات، فاضطروا، بحسب حسن، إلى تجميع مبالغ صغيرة من أعضاء الفريق لشراء زي موحد لهم، و بدلًا من عمل برنامج فني يضم فنانين مشهورين، ما يستدعي تكلفة كبيرة، وجد فريق العمل أن تنظيم جولات تاريخية لسكان المدينة، قد تكون أكثر تأثيرًا.

بتعليق إعلان في جامعة بورسعيد، فوجئ فريق "على قديمه" بحضور ١٢٠ فردًا في أولى الجولات. ومع نجاح هذه الجولات الأولى، طوَّر الفريق الجولات الأخرى، فاتفقت مجموعة على قديمه مع العديد من المحلات التجارية التي تمر عليها الجولة بتوزيع كوبونات تخفيض على رواد الجولة، وضمت الجولات استراحة لتناول الغداء في أحد المطاعم المشتركة مع المجموعة. نظم فريق "على قديمه" أيضًا معرضًا يضم قصصًا وصورًا تاريخية لمنشآت معروفة ببورسعيد. فأقاموا المعرض على سور إحدى المدارس ففوجئ الفريق بحضور ما يقرب من الألفي زائر وزائرة. تكرر المعرض بعد يومين في قرية النورس السياحية، مع جمهور مختلف حيث كان يقام معرض لشركات تجارية، ونجح أيضًا.

مع استجابة أهالي بورسعيد القوية لفعاليات "على قديمه"، بدأ الفريق في تطوير الفكرة وبلورتها أكثر لتكون ذات تأثير أكثر استدامة. فبدأوا بعمل صندوق خشبي يضم كتبًا عن بورسعيد، ووضعوه في النادي، ثم في عدد من المقاهي الشعبية، ثم في المقاهي الفاخرة أيضًا. مع كل هذا المجهود، لم يكن للحملة هيكل بأدوار محددة لأعضاء الفريق، فبدأوا بوضع هيكل عام للحملة يضم منسقًا إعلاميًّا مسؤولًا عن مواقع التواصل الاجتماعي وعرض فعاليات الحملة، والإعلان عنها. فتم أيضًا بناء فريق للعلاقات العامة، وفرق بحثية ومسؤول مالي، حيث أنهم وضعوا مبلغًا رمزيًّا للاشتراك في الحملة لضمان تغطية فعاليات الحملة، ومديرًا لمشروعات الحملة لإدارتها بشكل منظم. هذا الجهد ساعد في جمع أكثر من ١٣ ألف متابع لصفحاتهم على فيسبوك، الذي يقومون بنشر تاريخ المباني الهامة ببورسعيد، بشكل مستمر، وهو بدوره ما ساعد على التواصل مع مجموعات من فرنسا تعمل على مجالات التراث لتبادل الخبرات.

من هنا تطورت أهداف الحملة إلى عدد من المحاور الأخرى، منها احتياج المباني التاريخية التي تمر عليها الجولات التعريفية، إلى تدخل عمراني، فعدد كبير منها متهالك. فبدأ مشروع لإعادة استخدام المباني ذات الأهمية التاريخية في بورسعيد، منها البيت الإيطالي، الذي يرجع تصميمه إلى عهد الحداثة، وكان يضم صالة سينما ومكتبة، وعملت الحملة على إيجاد سبل لإعادة استخدامه كمركز ثقافي يضم مسرحًا ومعارض فنية، ليجمع أهالي بورسعيد ويصبح عنصر جذب سياحي. تطرقت الحملة أيضًا إلى قضية نظافة بورسعيد، فقد رأوا أن بعض رواد الجولات التي يقوموا بتنظيمها، يلقون المخلفات بالطريق لعدم وجود سلال قمامة. فنظمت الحملة مشروع نظافة بورسعيد. من خلال التواصل مع بعض الشركات لتمويل وضع سلة مهملات كل ١٠٠ متر في عدد من شوارع بورسعيد الرئيسية.

تمثل حملة على قديمه أحد المبادرات الفريدة في عملها على أكثر من مستوى لتحقيق هدف أكبر من الفعاليات التي تقوم بها. فالدور التوعوي الذي تقوم به الحملة يهدف إلى الحفاظ على التراث من ناحية، وتنشيط السياحة والاقتصاد من ناحية أخرى. وقد مرت فترة وجيزة قبل أن يظهر مدى تأثير الحملة في اقتصاد المدية، فنجاحها في جذب عدد من سكان وزوار بورسعيد حولها، يبشر بنجاحها في تحقيق هدفها الأكبر خلال السنوات القادمة، وبخاصة إذا عملت معها السياسة العامة للدولة.

جانب من الزيارات التي تنظمها بورسعيد على قديمه © بورسعيد على قديمه

من المنشورات المعلوماتية للحملة © بورسعيد على قديمه

صناديق القمامة التي قامت بتركيبها الحملة © بورسعيد على قديمه

المشروع / المبادرة: مشروع الأمل للتنمية الزراعية بالمنيا

الجهة: الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

الإقليم: الصعيد

مع تفاقم الامتداد العمراني على حساب الرقعة الزراعية، وانخفاض ربحية الزراعة بالمقارنة بربحية تحويل الأرض الريفية إلى أرض حضرية، وبخاصة لصغار الفلاحين الذين يمثلون ٥٢٪ من مزارعي مصر،[٣] يمثل التحضر أكبر تحدٍ لقطاع الزراعة ومعه الأمن الغذائي للمصريين.

في هذا السياق، يمثل مشروع "أمل" للتنمية الزراعية نموذجًا للمشاريع الزراعية المتمحورة حول علاقة الريف بالحضر. فيحدثنا الأستاذ باسم سيد، مدير المشروع بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، أنه قد تنوعت الخدمات الزراعية والبيئية التي قدمتها الهيئة في مجال التنمية الزراعية بين توزيع شتلات زراعية وتوزيع سخانات شمسية وتوفير أفران بلدي متطورة. ولكن سرعان ما نما إلى وعي الهيئة أهمية وضع إطار أشمل للتنمية الزراعية والبيئية. فحسب سيد بدأت الهيئة في العمل على محورين أساسيين. الأول هو وضع برنامج لإدارة المخلفات الزراعية والثاني خاص ببناء قدرات الفلاحين. فتم توجيه البرنامج إلى فقراء المزارعين من المربين للثروة الحيوانية والداجنة والصيادين، حيث أن تلك الشريحة تعمل في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية لا تسمح بتوفير عائد مادي يضمن لها حياة كريمة.

تعامل برنامج إدارة المخلفات مع المخلفات الزراعية ومخلفات المحاصيل ومع المخلفات الحيوانية نظرًا إلى خطورتها على البيئة، بالإضافة إلى تواجد فرص كامنة لإعادة استغلالهم بطرق تعود على المزارع بالنفع الاقتصادي. فقش الأرز يتم حرقه للتخلص منه، ومحصول الموز ينتج عنه مخلفات كبيرة يتم رميها على الطرق لعدم وجود وجه للاستفادة منها. فيحكي سيد أن البرنامج قد تعامل مع المشكلة من خلال دورات تدريبية للفلاحين بمشاركة استشاريين بيئيين وزراعيين، قاموا بشرح كيفية الاستفادة من المخلفات الزراعية وتقديم حلول عملية. فمن بين هذه الورش، تم تقديم تقنية فرم مخلفات شجر الموز مع مخلفات حيوانية وتبن، ليصير سمادًا عضويًّا بعد شهرين من التخزين، يمكن أن يستخدمه المزارع بدلًا من شراء السماد الكيماوي، أو بيعه في السوق بما يدر عليه ربحًا. فمن هنا تم عمل مشروع موسع على مستوى قرية الجزائر بمركز سمالوط، مع قرى أخرى مجاورة، تم من خلاله تدريب أهالي القرى على كيفية الاستفادة من المخلفات والحفاظ على البيئة ونظافة الفراغات العامة.

وقد تطرق محور المخلفات إلى المخلفات الحيوانية من خلال تدريب المزارعين على تحويل المخلفات إلى سماد مناسب للزراعة، سواء لاستخدامه أو لبيعه هو الآخر. وقدمت الهيئة خدمة تحليل المخلفات في معامل متخصصة لمعرفة السماد الأمثل لكل أرض زراعية لتعظيم الإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى توعية الفلاحين بالمخاطر الصحية التي تنجم عن ترك مخلفات الحيوانات بدون معالجة.

أما محور بناء قدرات الفلاحين، فيحكي الأستاذ باسم سيد أنه تمثل في تغيير ثقافة الفلاح في التعامل مع الأراضي الزراعية من خلال التدريب على تقنيات جديدة للزراعة وبناء القدرات الاقتصادية للمزارعين لتقلل من المصروفات وتعظم المكاسب. فتم تدريب عدد من الفلاحين على مستلزمات حديثة يتم توفيرها لهم من خلال البرنامج. فيتم أيضًا وضع خطط اقتصادية للمزارعين، بعد التوعية عن المحاصيل الأمثل لزراعتها حسب طبيعة أرضهم والطلب في السوق، فالخطة تشمل فتح أسواق جديدة على المزارعين لبيع المحاصيل، مثل توصيلهم بشركات الغذاء والمطاعم الكبرى وبيع

[٣] المزارعين الذين يملكون خمس أفدنة فأقل. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، التعداد العام للزراعة، ١٩٨١-١٩٨٢

محاصيلهم مباشرة لهم دون استخدام وسطاء أو تجار، مما يعظم من أرباحهم ويخرجهم من تحكم الوسطاء في أسعار محاصيلهم. كما ساعد البرنامج على فتح أسواق التصدير لعدد من المزارعين. ويضيف سيد "من كان يتخيل أن القطاع الخاص سيتعامل مباشرة مع الفلاحين دون السماسرة الكبار؟".

ورغم أن المشروع يمثل فيه العمل الأهلي نصيب الأسد، فهو لا يعمل بمعزل عن المؤسسات الحكومية المعنية. فيشرح سيد أنهم يعملون على الربط بين المؤسسات الحكومية والمزارعين، وبلعلاج موضوع غياب الثقة بينهم. فكل طرف يحكي مشاكله، ونحاول التوصل إلى وثيقة عمل تحدد أدوار وواجبات ومسئوليات كل طرف.

ولكن ماذا يحدث عند انتهاء البرنامج واستنفاد التمويل؟ مشاريع كثيرة انتهت وانتهى معها تأثيرها. يشرح سيد أن الهيئة منذ بداية المشروع تضع خطة الانسحاب من المشروع. فالهيئة تعمل من خلال جمعية محلية بالإضافة إلى تأسيس لجنة من المزارعين وانتخاب ممثلين من بينهم للتعامل مع الجمعية والهيئة. فبعد مرحلة بناء القدرات وبدء المشروع، تبدأ الهيئة في الانسحاب تدريجيًّا وتنقل المسئوليات إلى الجمعية المحلية ولجنة المزارعين، "فيتحول الفلاح من شخص مفعول به إلى شخص فاعل" ـ الكلام لسيد.

استطاعت الهيئة أن تتعامل بشكل مباشر مع أكثر من ١٢ ألف مزارع في الصعيد والدلتا، وتم تحويل ثلاث من اللجان الممثلة للفلاحين من كيانات غير رسمية إلى جمعيات تعاونية. فيما شاركت الهيئة في كتابة الدستور حيث كان منوط بها تقديم اقتراحات في مجالات الزراعة وتأهيل المعاقين والتنمية الاقتصادية. فالتنمية الاقتصادية لمنظومة زراعة صغار الفلاحين مُكوِّن مهم في محاربة تآكل الرقعة الزراعية أسفل الامتداد العمراني، والتهديد التي تمثله لأمن وسيادة مصر الغذائية، ولكنه مكون غير كافٍ وحده، فلا بد أن يعمل داخل منظومة أشمل تضم التخطيط والتنمية الاقتصادية مع التخطيط العمراني.

أحد المزارع © CEOSS

مجموعة من المزارعين تتباهى بإنتاجية أرضها © CEOSS

المشروع / المبادرة: **الأثر لنا، حي الخليفة، القاهرة[٤]**

الجهة: **مجاورة، جمعية الفكر العمراني، وزارة الآثار**

الإقليم: **القاهرة الكبرى**

رصدت تعدادات السكان في الأحياء التاريخية بالقاهرة انخفاضًا ملحوظًا في عدد السكان في تلك الأحياء. فعلي سبيل المثال، تناقص عدد سكان شياخات مثلث ماسبيرو القريب من وسط البلد من ٥١ ألف نسمة عام ١٩٥٦ إلى ١٨ ألف نسمة في تعداد عام ٢٠٠٦ الأخير.[٥] فهو أمر متناقض مع باقي أحياء القاهرة التي تواجه زيادة مستمرة في عدد سكانها، وهذا ما يثير التساؤل: ما السبب وراء هذه الهجرة؟ فمن المرجح أن أحياء القاهرة صارت طاردة لسكانها نتيجة لظروف مبانيها التاريخية المتدهورة وبنيتها التحتية المتهالكة، بينما تغيرت البنية الاقتصادية لعدد من هذه الأحياء مع انقراض أو نقل بعض الأنشطة الاقتصادية.

هنا ظهرت مبادرة "الأثر لنا" لتطوير شارع الخليفة / الأشراف بحي الخليفة، التي تعمل على تطوير أشمل، مبني على استدامة المجتمع بحرفه وأنشطته وثقافاته وإشراكه في الحفاظ على التراث بناءً على مدخل أن التراث مورد لهم وليس عبئًا عليهم.[٦] فحسب الدكتورة مي الإبراشي، رئيس مجلس إدارة جمعية الفكر العمراني، ومنسق مبادرة الأثر لنا: فقط عندما يمثل التراث مصدرًا للنفع للمجتمع يتحول المجتمع إلى عنصر فعال في عملية الحفاظ، وآلية اتخاذ القرار في الحفاظ على الآثار لا بد أن تأتي كعملية تشاركية بين الأهالي لترسيخ هذا المفهوم والعمل على استدامته.

بدأت مبادرة الأثر لنا العمل بشارع الخليفة عام ٢٠١٢، وتم تقسيم المشروع إلى ثلاثة محاور رئيسية لكل منهم هدف التنمية الاقتصادية. المحور الأول كان المحور التقليدي واختص بترميم الآثار الموجودة بالشارع، حيث يضم ست مجموعات أثرية كبرى، يحتاج عدد من مبانيها الفريدة إلى الترميم، فضلًا على توفير محور الترميم فرص عمل للكثير من السكان الذين يعملون في مجال التشييد والبناء. أما الحور الثاني فاختص بالتنمية المجتمعية من خلال تأسيس مركز خدمي يوفر عددًا من الخدمات التي حُرمت منها المنطقة كإنشاء مستوصف طبي ومدرسة ليلية للأطفال، بالإضافة إلى التنمية السياحية وتنظيم معارض للحرف التي يعمل بها سكان المنطقة، وعقد ورش تدريبية. المحور الثالث تمثل في أخذ جمعية الفكر العمراني مقرًّا لها بالمركز الخدمي، وهو ما يعطي استدامة للأنشطة الثقافية والسياحية، مثل جولات "اقضي يومك في الخليفة"، التي تتبناها حتي بعد انتهاء المشروع.

نجحت مبادرة الأثر لنا في تفادي أحد أكبر المعوقات للمشاركة المجتمعية، وهو إحساس السكان بفرض مشروع عليهم، بكونها نابعة من المكان. فضم فريق عمل المبادرة عددًا من الأعضاء الذين لهم تاريخ عمل بالمنطقة من قبل في ترميم المباني التاريخية، وهو ما أضفى بعضًا من الثقة في المبادرة قبل أن تعمل في شيء. فتحكي الإبراشي أنه عند ترميم مقر المركز الخدمي قام عدد من الأهالي بالتبرع بحرفتهم، فيما تبرع آخرون بمواد البناء، وآخرون قاموا بأعمال النظافة. ومع تأسيس الأنشطة الثقافية، أصبح واحد من الأهالي يقوم بإدارة المكان، وآخر يعمل على التواصل الاجتماعي والترويج للفعاليات. كما بدأ عدد من السكان في العمل التطوعي أو المدفوع بالأنشطة التعليمية التي يقدمها المركز.

ضمت المبادرة عددًا كبيرًا من الأطراف، فهي باكورة تعاون بين جمعية الفكر العمراني، ومكاتب

---

[٤] مقابلة مع د. مي الإبراشي، رئيسة مجلس إدارة جمعية الفكر العمراني (مجاورة)، في شهر مايو ٢٠١٥.
[٥] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد السكان، ١٩٥٦ و٢٠٠٦، من: مشروع ماسبيرو التشاركي الموازي، مد وآخرون، ٢٠١٤.
[٦] موقع المشروع http://www.atharlina.com

جانب من النشاطات © الأثر لنا

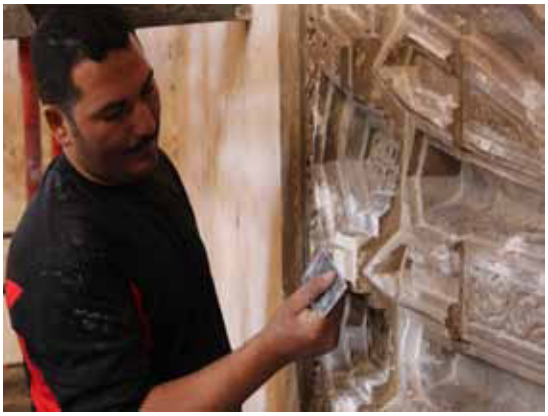

جانب من النشاطات © الأثر لنا

مجاورة - جانب من النشاطات © الأثر لنا

خريطة شارع الخليفة © الأثر لنا

مجاورة، وأهالي شارع الأشراف، ووزارة الآثار ومحافظة القاهرة ممثلة في حي الخليفة، بالإضافة إلى مشاركة عدد من المؤسسات الأجنبية المعنية بالتراث.فحسب الإبراشي لم يواجه المشروع معوقات من معظم المؤسسات الحكومية المعنية، حيث أن طبيعة المشاريع التي تتعامل مع الآثار والتراث يضفي عليها الطابع العملي. فتعاونت وزارة الآثار مع المشروع بتقديم الدعم المؤسسي ودعم بالموارد البشرية، كما لم تبخل محافظة القاهرة بدعم المشروع بالمعلومات التي احتاج إليها فريق العمل. ولكن بقي إقناع المحافظة بأن منظومة التطوير المعتمدة على الأهالي هي الأهم في تلك النوعية من المشاريع و أن المشاركة المجتمعية ليست معوقة، بل موردًا. ففي أول المشروع لم تتحدث الأطراف بلغة مشتركة، مما اضطر فريق العمل إلى استثمار بعض الوقت لإقناع ممثلي المؤسسات بأهمية المشاركة المجتمعية، وخلق أرضية مشتركة من اللغة والفهم والأهداف. كما واجه المشروع مشاكل في التمويل، فهو محدود بالنسبة إلى أهدافه وطموحاته. فتشكو الإبراشي من إعاقة وزارة التضامن الاجتماعي بعض التمويل الذي تحتاجه جمعيتها لاستكمال المشروع.

مع تطوير شارع الخليفة، وتحسين خدماته، هل توجد تخوفات من الإحلال المجتمعي، أو "الجنتريفيكيشن"، التي قد تحدث مع ارتفاع قيمة المساكن والمنطقة؟ تشرح الإبراشي أنه لهذا السبب، تعمل المبادرة على مشاريع صغيرة غير واسعة النطاق، بحيث يحدث التطوير على فترة زمنية طويلة لتفادي إحداث تغيير سريع وإعطاء الفرصة لتغيير اتجاه أي مشروع قد يظهر أنه يؤثر في المجتمع الحالي بالسلب. والمنطقة تحتوي على العديد من المشاهد والمساجد الهامة، فهي في الأصل جاذبة لسياحة دينية مما يجعل اعتياد المنطقة على هذا النشاط وأنه ليس بجديد كليًّا، وإنما يتم تطويره.

بعد مرور نحو ثلاث سنوات على بدء عمل المبادرة بشارع الخليفة، أصبحت المنطقة في دائرة اهتمام الأجهزة الحكومية. فوضعت وزارة الآثار أولوية للشارع، فيما كان مهملًا من جانبها من قبل. كما بدأت وزارة الإسكان بناء جامع جديد هناك، الذي يؤدي دور في الخدمات المهمة للمنطقة، ولكن بعد ضغط من مبادرة الأثر لنا. وترى الإبراشى أن هذا الاهتمام الرسمي سيساعد على تطوير البنية الأساسية للمنطقة، التي لم تعمل المبادرة عليها لأنها من الأعمال الكبرى، رغم أنها تمثل أهم مكون لاستدامة التطوير والنهوض الاقتصادي للمنطقة.

يظهر نجاح مبادرة الأثر لنا في التنسيق مع عدد من أجهزة الدولة المعنية بتطوير القاهرة التاريخية، وبخاصة تطبيق مبدأ المشاركة المجتمعية وتعزيز الاقتصاد المحلي عن طريق طرق غير تقليدية مثل تشجيع السياحة المسئولة وتنمية الحرف الملائمة، بالإضافة إلى أعمال الترميم. كما أن تنسيق مبادرة الأثر لنا المستمر مع الأجهزة المعنية بين وزارة الآثار ومحافظة القاهرة، وضع في أيديهم مفاتيح تجربة ستعود بالنفع العام علي باقي مناطق القاهرة التاريخية والقديمة في الوقت الذي أصبحت فيه المدينة في أمس الحاجة إلى تنشيط اقتصادها، بدلًا من تطبيق نظرية "المتحف المفتوح" المعتمدة على إخلاء المناطق الأثرية والقديمة من الأنشطة الاقتصادية القائمة، وقيامها بإضعاف الاقتصاد المحلي.